جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

اعتراضاتُ أبي نصرٍ القُرْطبيِّ على الزُّبَيديِّ في أبنيةِ (الكتابِ): عرضٌ ومناقشةٌ

إعداد

د/ عبد العزيز بن صالح العُمري
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الأول ٠٠٠ أبريل)
(الجزء الأول (١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

اعتراضاتُ أبي نصرٍ القُرْطبيِّ على الزُّبَيديِّ في أبنيةِ (الكتابِ): عرضٌ ومناقشةٌ

عبد العزيز بن صالح العُمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
البريد الإلكتروني: asomary@imamu.edu.sa

ملخص:

استدرك بعض العلماء على سيبويه بعض ما فاته في الأبنية أو أخطأ فيها، ومنهم أبو بكر الزبيدي في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والحروف)، فاعترض أبو نصر القرطبي في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه) على الزبيدي في استدراكاته دون ذكر لاسمه؛ دفاعًا عن سيبويه، وبلغ عدد مواضع الاعتراض أربعة عشر موضعًا. وقد درست المواضع في القسم الأول دراسة مفصلة، ذاكرًا فيها رأي سيبويه واستدراك الزبيدي واعتراض القرطبي، ثم بيّنت رأي من تعرض للخلاف من شراح (الكتاب) وغيرهم. وجعلت القسم الثاني للدراسة المنهجية، جعلتها في مباحث ثلاثة، المبحث الأول عن أنواع الاعتراضات وطريقتها، والمبحث الثاني عن أسس الاعتراض، والمبحث الثالث عن موقف القرطبي من سيبويه والزبيدي. وختمت البحث بأهم النتائج.

كلمات مفتاحية: سيبويه، الزبيدي، القرطبي، استدراك، اعتراض، الأبنية

Al-Qurtubi's Objections on Al-Zubaidi in The Structures of (Al-ketab): Study and discuss

Abdul Aziz bin Saleh Al-Omari
Department of Syntax, Morphology and Philology, College of Arabic Language, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: asomary@imamu.edu.sa

Abstract:

This research is concerned with observing the positions in which Al-Qurtubi objected on Al-Zubaidi's correction to Sibawayh in his book: The Structures of names, Verbs and Letters . The research presented each of these positions, clarifying Sibawayh's opinion in the structure, then Al-Zubaidi's correction to it, then it mentioned Al-Qurtubi's objection on Al-Zubaidi, illustrating type of objection, and the scholars' opinion on the issue, suggesting what appears correct to him in the issue. The positions reached fourteen position The subjects were studied in the first section in a detailed study, mentioning the opinion of Sibawayh, Al-Zubaidi's correction and Al-Qurtubi's objection, then I indicated the opinion of those who were exposed to the dispute from the commentators Sibawayh's Book and others. And I made the second section of the methodological study, I made it into three sections, the first topic about the types of objections and their method, the second topic about the foundations of objection, and the third topic about Al-Qurtubi's position on Sepawayh and Al-Zubaidi. The research concluded with the most important results.

Keywords: *Sibawayh , Al-Qurtubi, Al-Zubaidi , Correction , Objections*

المقـدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن عناية العلماء بكتاب سيبويه عناية مشهودة؛ إذ تناوله العلماء بالشرح والتعقيب والاستدراك وشرح شواهده، ومن شواهد ذلك أيضًا عنايتهم بأبنيته تفسيرًا واستدراكًا، ولهم في ذلك مصنفات مفردة، وممن استدرك على سيبويه أبو بكر الزبيدي في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والحروف)، فانبرى له أبو نصر القرطبي في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه) معترضًا عليه في أربعة عشر موضعًا منها.

لذا جعلت هذا البحث في هذه الاعتراضات، وأسميته: **(اعتراضات أبي نصر القرطبي على الزبيدي في أبنية (الكتاب): عرض ومناقشة)**، وقسمت البحث قسمين، جعلت القسم الأول لدراسة المواضع الأربعة عشر، ذاكرًا في كل موضع رأي سيبويه، ثم استدراك أبي بكر الزبيدي، ثم اعتراض أبي نصر القرطبي، وأعقبته بذكر رأي من عرض للمسألة من شرّاح الكتاب وغيرهم، مرجّحًا ما ظهر لي.

وجعلت القسم الثاني للدراسة المنهجية، جعلتها في مباحث ثلاثة، **المبحث الأول** عن أنواع الاعتراضات وطريقتها، **والمبحث الثاني** عن أسس الاعتراض، **والمبحث الثالث** عن موقف القرطبي من سيبويه والزبيدي.

وختمت البحث **بخاتمة** لخصت فيها أهم نتائج البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

التمهيـــد

لكتاب سيبويه قيمة عليا في النحو، وقد عُني العلماء به أيما عناية، فكان منهم من انبرى لشرحه وتبيين غوامضه وتوضيح مقاصده، ومنهم من خص تأليفه بشرح شواهده، ومنهم من اقتصر تأليفه على أبنية الكتاب تفسيرًا لمفرداته أو استدراكًا عليه.

ودراسة الأبنية – لأهميتها وكونها عماد الكلام العربي – أثرت المكتبة العربية بهذه التأليفات الشارحة والمستدركة والمتممة، وممن ألّف فيها الجرمي والسجستاني وثعلب وابن الدهان، وأفرد ابن السراج بابًا في كتابه (الأصول) عما ذُكر أنه فات سيبويه من الأبنية، وتعرّض للأبنية كل من شرح (الكتاب) بالتفسير والتأييد والاستدراك.

ومن أشهر من ألّف في الأبنية أبو بكر محمد الزبيدي (ت٣٧٩هـ) في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والحروف) الذي ذكر في مقدمته أنه كان كلفًا بما تضمنه كتاب سيبويه من أبنية الأسماء والأفعال التي هي زمام الكلام والحد المنتهى به إليه، فاستخرجها مختصرة منه ليقرب حفظها لمن آثر أن يقف على معرفة البناء العربي من الدخيل إما من مصنوع غولط به أو أعجمي أقحم فيه.

وأحصى في كتابه ما ذكره سيبويه من أبنية، مرتبًا إياها بذكر أقل الأصول وأقصى ما تصل إليه بالزيادة، وذكر حروف البدل والزيادة على ما ذكره سيبويه، ثم ذكر في إثر كل باب منها ما أغفله سيبويه من أصول الأبنية فيه وما حظر عليه من أمثلة النعوت والأسماء، وبيّن ما اختلف فيه قول سيبويه وما نقض به أصله، وشرح بعد ذلك ما وقع فيه من غريب الأبنية. وهو في كل ذلك عارف لسيبويه فضله وسبقه وفهمه، ولكن تكلم بما تكلم من باب أن الإحاطة على البشر ممتنعة والعصمة عنهم مرتفعة.

وكان لآرائه صدى كبير عند العلماء، فتناولوها بالتأييد حينًا والمعارضة حينًا آخر، وممن وقف على آرائه واعترضها أبو نصر القرطبي (ت٤٠١هـ) في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه) الذي خصّ آراء الزبيدي في باب الأبنية بمزيد نظر، وفصّل القول فيها متعقبًا له مرجّحًا آراء سيبويه، وهو في كل هذا لا يذكره باسمه وإنما يُعرّض به. وسيقف هذا البحث عند المواضع التي اعترض فيها القرطبي على الزبيدي لتحريرها وتقويمها.

القسم الأول: مواضع الاعتراض

الموضع الأول: ورود (سِوى) صفةً

ذكر سيبويه أن وزن (فِعَل) يأتي اسمًا كالعِوَض والصِّغَر والعِنَب، وأنه لم يأت صفةً إلا في كلمة واحدة، وذلك قولهم: "قوم عِدًى"(١)، واستدرك عليه الزبيدي ألفاظًا وردت عن العرب، قالوا: "مكان سِوى"، و"سَبْي طِيَبة"، و"ماء رِوى"، و"ماء صِرى"(٢)، وأورد القرطبي استدراكه كلمة (سوى) قائلاً: "وزعم قوم أنه قد جاء (سِوى) صفةً، وهو قوله – عز وجل –: (مَكَانًا سُوًى)"(٣)، وسكت القرطبي عن البواقي.

واعترض القرطبي على الزبيدي استدراكه (سِوَى) بأمرين:

الأول: أن أصلها (سَواء) على وزن (فَعال)؛ بمعنى: مستوٍ، فقصر مده، فصار ظاهره إلى ما لم يقع في كلام العرب، قال: "و(سِوى) عندنا (فَعال)، يقال: مكان سَواء؛ أي: مستوٍ، ثم قصر وعُدل إلى مثال ليس في كلام العرب، فلذلك لم يُمثّل عليه، ومُثل على أصله؛ لأنه الأكثر"(٤). وأشار إلى أنه قد كسرت السين في (سِوى)؛ لأن من شأنهم أن يُغيِّروا الكلمة إذا لحقها شيء ليس من الأصل؛ كقولهم في النسب إلى البَصرة: بَصريّ، وفي طيِّئ: طائيّ.

---

(١) الكتاب ٢٤٤/٤. العِدى: هم الأعداء، وقد تكون بمعنى الغرباء وإن لم يكونوا أعداء. انظر: أمالي المرزوقي ١٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٠/٥، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٢٠.

(٢) انظر: الأسماء والأفعال والحروف ٨٩. رِوى: كثير يُروي. صرى: طال مكثه. طيبة: نِيل بلا غدر. انظر: الأسماء والأفعال والحروف ٨٩، وأمالي المرزوقي ١٠٠–١٠١، وتوضيح المقاصد ١٥١٥/٣، وهمع الهوامع ٢٩٥/٣–٢٩٦.

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٦. ويلحظ أن الزبيدي أورد قول: "مكان سوى" أنه قول للعرب، في حين جعلها القرطبي مشتقة من الآية الكريمة، وهي من سورة طه: من الآية ٥٨.

وقراءة كسر سين (سِوى) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي. انظر: السبعة ٤١٨.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٦–٢٧٧.

الثـــاني: أن تكـون (سِـوى) مصـدرًا لا وصـفًا؛ إذ المصـادر مـن الأسـماء لا الأوصاف، قال: "وقد يحتمل أن يكون (سوى) مصدرًا وُصف به؛ فلذلك لم يعتد به في الصفات؛ لأن أصله أن يكون اسمًا"(١).

والأول أرجح عنده، والثاني محتمل.

وذكر ابن عصفور أن (سِوى) من قوله تعالى: (مَكَانًا سُوًى) اسم في الأصل للشيء المستوي، وقد وُصف به، وليس بصفة أصلية؛ لأنها لو كانت صفة أصلية لتمكنت في الوصفية، فطابق موصوفها؛ ولكنها لم تطابقه في نحو: بقعة سوى، فدل ذلك على أنها ليست بصفة في الأصل(٢).

وممن استدرك كلمة (سِوى) ابن قتيبة(٣)، والفارابي(٤) وغيرهما(٥)، ولم يستدركها السيرافي فيما استدركه من هذا الوزن(٦).

ومما استُدرك على هذا الوزن أيضًا: (رجل رِضى)، و(لحم زِيَم)، (دِينًا قِيَمًا)(٧)، وأجيب عن (قِيَم) بأنه مصدر بمعنى القيام، فيكون (القِيَم) مصدرًا جعل فيه موضع الصفة(٨).

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧. وانظر الوجهين أيضًا في: الدر المصون ٦٦٣/٩.

(٢) انظر: الممتع ٦٣/١-٦٤. وانظر: شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٠٥/١.

(٣) انظر: أدب الكاتب٥٨٧.

(٤) انظر: ديوان الأدب ٨١/١.

(٥) انظر: غريب الحديث للخطابي ٩٤/٢، وأمالي المرزوقي ١٠٠-١٠١، وشرح الشافية للرضي ١٢٣/٢، ولسان العرب ٣٥/١٥ (عدا).

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٤٠/٥.

(٧) الأنعام: من الآية ١١.

(٨) زيم: متفرق. انظر: أمالي المرزوقي ١٠٠، وشرح الكتاب للرماني ٣٣٧٦/٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٠/٥، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٠٤/١، وتوضيح المقاصد ١٥١٥/٣.

وذكر الزمخشري استدراك (قِيَم، وزِيَم) [١]، وعلَّق عليه أبو حيان: "وهذا الذي أجازه إن لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه"، وعلّله بكلام سيبويه السابق، ثم قال: "وقد استُدرك، واستدراكه صحيح"[٢].

وذكر ابن سيده ما ظاهره أنه سيبويه أثبت (سوى)، قال: "لأن هذا إنما يتجه على أن في الصفات (فِعَلاً)، وقد نفاه أيضًا إلا في المعتل، وهو قولهم: (مكان سِوى)"[٣]، وهذا خلاف ما في (الكتاب) والمنقولِ عن سيبويه.

والراجح ما رجحه أبو حيان من صحة مستدركات وزن (فِعَل) على سيبويه لنقل العلماء لها، لا سيما الصريح منها الذي لم يؤول كتأويل (سِوى) و(قِيَم)، وقد يكون في سكوت القرطبي عن غير (سِوى) مما استدركه الزبيدي إقرارٌ له.

الموضع الثاني: ورود (بِلِز، وحِبِرة، وإطِل، إبِد) على بناء (فِعِل) في الاسم والصفة

ذكر سيبويه من أوزان الاسم الثلاثي المجرد وزن (فِعِل) نحو (إبِل)، وذكر أنه قليل، ولا يُعلم غيره في الأسماء والصفات[٤]، واستدرك الزبيدي على سيبويه بإيراده كلمات وردت على هذا الوزن، هي: (بِلِز، وحِبِرة، وإطِل، إبِد)[٥]، وأورد القرطبي استدراكه قائلاً: "قال بعضهم: قد قال الأخفش: يقال: (امرأة بِلِزّ) للعظيمة، و(حِبِرة) للصفرة على الأسنان، وقال محمد بن يزيد: (إطِل) للكشح"[٦]، وسكت القرطبي عن الكلمة الرابعة: (إبِد).

---

(١) انظر: الكشاف ٤٩٤/٥.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥٧/٨.

(٣) المحكم ٤٩/٥. وانظر لسان العرب ٣٥٣/١٢ (خضم).

(٤) انظر: الكتاب ٢٤٤/٤.

(٥) انظر: الأسماء والأفعال والحروف ٨٩.

(٦) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧. وانظر عزو الألفاظ الثلاثة المستدركة إلى الأخفش في: شرح الكتاب للسيرافي ١٤٠/٥، والاقتضاب ٣٢٤/٢، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٠٣/١.

وردّ القرطبي استدراك الزبيدي هذه الكلماتِ بأنها وردت على القليل فيها، أما الكثير المشهور فيها فله صيغ أخرى؛ أما (بِلِز) فيقال: بِلِزّ؛ بالتثقيل والتخفيف، وأن التثقيل هو الأصل؛ لكثرته. وأما (حِبِرة) فالأكثر فيها (حَبْرة)، وأما (إِطِل) فالأكثر فيها (إِطْل)[1]. وشبّه القرطبي القول في هذه الكلمات بالقول في (عِدًى)، وهو أن التمثيل فيها على الأصل الأكثر لا القليل[2].

وأورد الزبيدي ردَّ من نفى (إِطِل) التي أثبتها أبو العباس المبرد، وزعْمَه أن (إِطِل) لم يأت إلا في ضرورة الشعر، وأن المعروف (إِطْل)، فلما احتاج الشاعر إلى تحريكها حركها بحركة ما قبلها كما في قول الشاعر:

إذا تجـــرَّد نَـــوح قامتـــا معـــه ∴ ضـربًا أليمًـا بسِـبْتٍ يلعَـجُ الجِلِـدا[3]

يعني (الجِلْد). وأجاب عنه بأن أبا العباس من العلم بمكان لا يجهل معه هذا[4].

وأورد القرطبي هذا الاعتراض الموافق لرأيه، وسكت عن إجابة الزبيدي عنه.

ولم يورد الزبيدي ولا القرطبي البيت المقصود بالضرورة الشعرية، والبيت فيمن رواه بها:

---

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧. وضبطت (حَبْرة) خطأً فيه على (حَبَرة). وضبطها البطليوسي ضبط عبارة أنها بفتح الحاء وسكون الباء. انظر: الاقتضاب ٣٢٤/٢.

(٢) نظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨. والموضع المشار إليه في: ٢٧٧. وقد سبقت دراسته في الموضع الأول.

(٣) من البسيط، لعبد مناف بن ربعي الهذلي. انظر: النوادر لأبي زيد ٢٠٤، والخصائص ٣٣٣/٢، وديوان الهذليين ٣٩/٢، وشرح أشعار الهذليين ٦٧٢/٢، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٠٤/١، وخزانة الأدب ٤٥/٧.

(٤) انظر: الأسماء والأفعال والحروف ٨٩-٩٠.

لـــه إطِـــلا ظبـــيٍ وســـاقا نعامـــةٍ ∴ وإرخـــاءُ ســـرحانٍ وتقريـــبُ تتفـــلِ [1]

وقد أورده ابن عصفور الذي توقف في إثبات الكلمات الثلاث، ونفى أن يكون فيها حجة، لأن المشهور فيها (بِلِزّ) بالتشديد، و(حَبْرة) بالإسكان، و(إطْل) بسكون الطاء، فيمكن أن تكون (إطِل) مما أتبعت فيه الطاءُ الهمزةَ للضرورة؛ لأنه لم يحفظ إلا في الشعر، وأورد البيت.

وردّ البطليوسي استدراك كلمتي (حِبِرة) و(إطِل)، وسكت عن (بِلِز)[2].

وقد أثبت بعض العلماء الكلمات الثلاث: (بِلِز، حِبِرة، إطِل)[3]، وأضاف بعضهم كلمات أخرى مسموعة، وهي: (إبِد)، و(بِلِص)، و(وِتِد) لغة في (الوتد)، و(مِشِط) لغة في المُشْط، و(إثِر) لغة في الإثْر، و(إجِد) لغة في (أُجُد)، و(جِلِخ جِلِب) لعبة للصبيان، ومن الصفات: (خِطِب)، و(نِكِح) لغة في (خِطْب) و(نِكْح)[4].

وعزا ابن قتيبة إلى سيبويه إثباته كلمة (حِبِر) أيضًا، قال: "وقال سيبويه: ليس في الكلام (فِعِل) إلا حرفان من الأسماء: إبِل، وحِبِر"[5]، وغلّطه البطليوسي في هذا؛

---

(١) انظر: الاقتضاب ٣٢٤/٢، والممتع ٦٥/١-٦٦. والبيت لامرئ القيس من معلقته. انظر: الديوان ٢١.

(٢) انظر: الاقتضاب ٣٢٤/٢-٣٢٥.

(٣) على خلاف بينهم في إثباتها كلها أو إثبات بعضها. انظر: الأصول ١٨١/٣، والمنصف ١٨/١، والمحتسب ١٧١/٢، ٢٨٧، والصحاح ٨٦٥/٣ (بلز)، وشرح الكتاب للرماني ٣٣٧٦/٧، وتصحيح التصحيف ٧٣، ومجمل اللغة ١٣٥/١(بلز)، وشرح أبينة سيبويه لابن الدهان ٤٨، والمزهر ١٠٥/١.

(٤) تراجع هذه الألفاظ في: المنصف ١٨/١-١٩، وليس في كلام العرب ٩٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١٣/٢، وتوضيح المقاصد ١٥١٥/٣، وشرح الأشموني ٢٣٩/٤، والمزهر ٥/٢، ٧٠-٧١، وهمع الهوامع ٢٩٦/٣.

(٥) أدب الكاتب ٥٨٦.

إذ إن نص سيبويه ظاهر في أنه لم يحك غير (إبل) وحده، وعدّها هي و(بلزّ) من زيادة الأخفش، وليستا من كلام سيبويه[١].

وذكر ابن خالويه أن سيبويه لم يحك غير (إبل) لأنه بلا خلاف، والباقية مختلف فيهن[٢]، والراجح عندي ثبوت هذه الألفاظ على بناء (فِعِل)؛ لتوارد العلماء على إثباتها.

الموضع الثالث: بناء (أفعُل) في المفرد

ذكر سيبويه أنه لا يأتي بناء (أفعُل) في المفرد من الأسماء والصفات، لكنه يأتي في صيغة الجمع المكسر، نحو: (أكلُب) و(أعبُد) [٣]، واستدرك الزبيدي على سيبويه لفظتي: (أسْنُمة)، و(أذْرُح) لموضعين، وأنه قد حُكي: (أَصْبُع) و(أبْلُمة)[٤]. قال القرطبي: "زعم بعض الناس أنه قد جاء للواحد، قالوا: (أسْنُمة)، و(أذْرُح)"[٥].

وأورد القرطبي استدلال الزبيدي، ونصه: "وقال: إن قيل: إن (أذْرُح) جمع لا يُعرف واحده سمي به المكان فذلك غير ممكن في (أسْنُمة)؛ لأن (أفعُلة) بالهاء لم يأت جمعًا ألبتة"[٦].

وأجاب القرطبي عنه بأنه يجب أن يحمل (أفعُلة) على أصله، وهو أنه جمع، بناء على أن هذا البناء لم يأت للواحد، فتكون الهاء للتأنيث وليست من البناء،

---

(١) انظر: الاقتضاب ٣٢٤/٢.

(٢) انظر: ليس من كلام العرب ٩٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢٤٥/٤.

(٤) انظر: الأسماء والأفعال والحروف ٩٥-٩٦. وانظر: العين ٢٧٣/٧ (سنم)، وتهذيب اللغة ١٥/١٣ (سنم)، ومجمل اللغة ٣٥٨/١ (ذرح).

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠.

(٦) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠. وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٩٥-٩٦.

ولحاقها مثل لحاقها في (حجارة وبعولة)، ويجعل هذا الجمع شاذًّا سمي به الواحد وإن لم يُعرف واحدُه، وتكون الهاء لازمة كلزومها (مَفْعُلة)[١].

وقد اختلف العلماء في إثبات (أَفْعُل) للمفرد على قولين:

الأول: إثبات هذا الوزن، كالزبيدي في إثباته ما ورد منه، وهي: (أذرُح، وأسْنُمة، وأصْبُع، وأبلُمة)، واختاره ابن جني[٢] والأنباري[٣] لورود غيرها أيضًا نحو:(أرزّ)، ورَصاصٌ (آنُكٌ)، و(أشُدّ) على الصحيح فيها، وهو منتهى الشباب والقوة[٤].

وأثبت أيضًا ابن القطاع عددًا من الكلمات فيه، منها غير ما سبق: (أسلُم) (أعصُر) اسما رجلين، و(أبهُل) اسم نبات، و(أنعُم) و(أثمُد) و(أسقُف) أسماء مواضع، و(أحسُن) و(أجمُع) و(أقرُن) و(أضرُع) و(أخرُب)[٥].

وعزى الأنباري إلى البصريين أنهم يرون أن (أيْمُن) في القسم مفرد وليس بجمع (يمين)[٦].

الثاني: إنكار ثبوت هذا البناء للمفرد بـ(أَذرُح) و(أَسنُمَة)؛ لأنهما علمان، والعلم أكثر ما يجيء منقولًا، وعلى كونهما منقولين ففي تخريجهما قولان:

---

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠.

(٢) انظر: الخصائص ٢٣٨/٣.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٨/١.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٨/١-٤٠٩.

(٥) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٤١.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٧/١.

الأول: أنهما منقولان من الجمع، والجمع يأتي على (أفْعُل) بلا خلاف، وهو رأي القرطبي، وبه أجاب عن استدراك الزبيدي كما سبق إيضاحه.

الثاني: أنهما منقولان من الفعل، فيكون (أذرُح) فِعلًا في الأصل، ثم سمي به، وكذلك (أسنُمة)؛ كأنه (أسنُمُ) في الأصل، ثم سمي به، وساغ دخول تاء التأنيث عليه بعد انتقاله من الفعلية إلى الاسمية، كما قالوا: (اليَنْجَلِبة) في اسم الخَرَزَة؛ لأنها يُجلب بها الغائب، وهي فعل في الأصل؛ لأنها على وزن الفعل المختص، وهو رأي ابن عصفور[1].

ولم يُجب القرطبي عن نقل الزبيدي حكاية: (أصبُع) – التي حكاها اللحياني – و(أبْلُمة)، وقد أجاب عنه ابن عصفور بأنه إن ثبت النقل بهما لم يكن في ذلك استدراك على سيبويه؛ لأنه قد حكي فيه: (أُصبُع) و(أُنْمُلة)، بضم الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفًا، كما قالوا في (بُرقُع): (بُرْقَع)[2].

وأجاب السيرافي عن ورود: (آنُك)، و(آجُر) بأنه لا يفسد قول سيبويه؛ لأن (آنك) أعجمي، وكذلك (آجر)، فهو بمنزلة (سوسن) و(إبرسيم) وما أشبه ذلك من الأبنية الأعجمية التي لم يأت نظيرها في كلام العرب[3].

والراجح عندي هو ثبوت هذا الوزن؛ لكثرة ما جاء عليه من أمثلة، وإن قبل بعضها التأويل والحمل على غيره، لكنه لم يطرد في جميع ما ورد.

---

(١) انظر: الممتع ٧٥/١. وانظر حكاية اللحياني في: المذكر والمؤنث ٣٥٣/١.

(٢) انظر: الممتع ٧٥/١-٧٦. وفيه (أُنْمُلة) بدلاً من (أُبْلُمة). ومثله أيضًا: شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣١١/١، وإسفار الفصيح ٦٠٢/٢-٦٠٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب ١٦١/٥-١٦٢.

الموضع الرابع: ورود (أرْمِداء) على بناء (أفعِلاء) في المفرد

ذكر سيبويه أن بناء (أفعِلاء) لم يأت في المفرد إلا في (الأربِعاء)، أما الجمع فقد ورد كثيرًا في هذا الوزن[١]، واستدرك الزبيدي على سيبويه ورود (الأرمِداء) للرماد عند أبي عمرو[٢]، قال القرطبي: "ذكر بعض الناس أنه قد جاء (الأرمِداء) للرماد عن أبي عمرو، واختلف فيه عن أبي زيد، فحكى ابن قتيبة عنه: (الأرمِداء للرماد)[٣]، وحكى غيره عن أبي زيد: (هذه أرمِداء كثيرة)[٤]؛ لجمع الرماد"[٥].

ووجه استشهاد الزبيدي من إطلاق أبي عمرو (الأرمداء) على الرماد أنه مثله، فكما أن الرماد مفرد فإن الأرمِداء مفرد مثله.

ولم يرتض القرطبي هذا الفهم منه؛ لأن المقصود من هذا الإطلاق أن الرماد يكون مفردًا وجمعًا، وأن إطلاق (الأرمِداء) إنما هو خاص بالرماد الذي هو جمع لا مفرد، وعليه فلا خلاف بين قول أبي عمرو وأبي زيد. قال القرطبي: "هذا منتهى قوله، وقول أبي عمرو موافق لقول أبي زيد؛ لأنه حين قال: (الأرمِداء للرماد)، فإنما يعني أن الرماد قد يكون واحدًا وجمعًا، والرمادُ الذي هو جمع يقال له: (الأرمِداء)، وعلى هذا قول ابن قتيبة"[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٤٨/٤.

(٢) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٠٠.

(٣) انظر حكاية ابن قتيبة عن أبي زيد في: أدب الكاتب ٥٨٧/١.

(٤) انظر: جمهرة اللغة ٦٣٩/٢ (درم)، والممتع ١٣٣/١، وارتشاف الضرب ٦٤٩/٢.

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨١-٢٨٢.

(٦) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢.

وردّ البطليوسي حكاية ابن قتيبة، ذاكرًا أنها زيادة غير صحيحة؛ لأن أبا علي حكى أنه يقال: (رماد)، ويجمع على (أرمدة)، وتجمع (أرمدة) على (أرمداء)؛ فإذا كان جمعًا لم يعتد زيادته؛ لأن سيبويه إنما ذكر أنه لا يكون في الآحاد لا في الجمع[١].

والخلاف في (الأرمداء) عند العلماء على قولين:

الأول: (الأرمداء) مفرد، وممن اختاره ابن خالويه – ونص على أنه مصدر[٢]– وأبو علي القالي[٣] والجوهري[٤] وابن سيده في (المخصص)[٥] والفيروزآبادي[٦].

الثاني: (الأرمداء) جمع، وممن اختاره ابن دريد[٧] وابن سيده في (المحكم)[٨] والبطليوسي[٩] وابن عصفور[١٠] وأبو حيان[١١].

والراجح عندي أن (الأرمداء) جمع؛ لعدم ثبوته في اللفظ مفردًا، ولرد البطليوسي حكاية ابن قتيبة، وأرى أن القرطبي قد تكلف هذا الفهم الذي لم أجده عند غيره والذي نظر فيه إلى (الرماد) باعتبارين في تشبيهه بـ(الأرمداء)؛ فتارة يكون مفردًا، وتارة يكون

---

(١) انظر: الاقتضاب ٣٢٦/٢. وانظر: وشرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣١٢/١-٣١٣.

(٢) انظر: ليس في كلام العرب ٢٠٠، ٢٤٨.

(٣) انظر: المقصور والممدود ٤٠٨.

(٤) انظر: الصحاح ٤٧٧/٢ (رمد).

(٥) انظر: المخصص ٥٢/٥-٥٣.

(٦) انظر: القاموس المحيط ٣٦٢.

(٧) انظر: جمهرة اللغة ٦٣٩/٢.

(٨) انظر: المحكم ٣٣٠/٩.

(٩) انظر: الاقتضاب ٣٢٦/٢.

(١٠) انظر: الممتع ١٣٣/١.

(١١) انظر: البحر المحيط ٤٠٣/٥.

جمعًا، ولا أوافقه أيضًا في عدم تفريقه بين نقل أبي عمرو ونقل أبي زيد، وجعله إياهما بمعنى واحد، بل إن أبا حيان عندما أورد النقلين ذكر اختلاف لازمهما، قال: "فأما (أرمداء) فذكر ابن القطاع أنه للرماد فهو مفرد، وذكر أبو زيد: (أرمداء كثيرة) فهو جمع رماد"(١).

الموضع الخامس: الاقتصار على إيراد الألف في أبنية الزيادة

ذكر سيبويه أن الألف تزاد ثانية في (فاعل) في الاسم نحو: (كاهل، وغارب، وساعد)، وفي الصفة نحو: (ضارب، وقاتل، وجالس)(٢). واستدرك عليه الزبيدي الاقتصار على إيراد الألف في أبنية الزيادة دون غيرها من الحروف، وألزمه بأن يذكر زيادة النون في نحو: (منطلق)، والتاء في نحو: (معترف، ومتكلم)، وكذا الزيادات في الافتعال والانفعال والاستفعال، ولا يحتج لذلك بأنها أبنية من الصفات والمصادر أتت على أفعالها؛ لأن الحكم نفسه ينطبق على نحو: (ضارب، ومسافر، ومضروب، وإعطاء، وإسلام)(٣).

وأجاب القرطبي عن اعتراض الزبيدي مُسلمًا له ابتداءً بأن ما قاله لازم، واعتذر لسيبويه بأنه لم يذكره اكتفاءً بالاستدلال على البعض والتنبيه على أصل الباب فقط، قال: "والقول عندنا أن هذا لازم، وإذ قد ذكر من ذلك نحوًا دلَّ به على ما يشاكله، وأعطى القياس، فلا حاجة إلى سواه ... فكذلك ما أغفل من تمثيل هذه الصفات، إنما استغنى بالتنبيه على أصل الباب"(٤).

---

(١) ارتشاف الضرب ٦٤٩/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٤٩/٤.

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٢٣-١٢٤، وشرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢-٢٨٣.

واستدراك الزبيدي صحيح، وفي كلام القرطبي تأييد له، أما اعتذاره لسيبويه فهو غير متوجه؛ لأن الباب معقود لبيان حروف الزيادة، والأصل أن يذكر كل ما ينطبق عليه حكم الزيادة في جميع الحروف لا أن يقتصر على بعضها؛ ليفهم منها قياسه على غيرها.

الموضع السادس: بناء (فَعَايِل) في الصفة

ذكر سيبويه من أوزان الجموع (فَعَايِل) غير مهموز، ومثَّل له بالاسم نحو: (عَثَايِر، وحَثَايِل) في جمع (العِثْيَر، والحِثْيَل)، وأنكر مجيئه صفةً[(١)]، واستدرك الزبيدي عليه إنكاره الصفة، وبيّن أنه ناقض قوله حين ذكر في باب زيادة الياء: (رجل طِرْيَم)[(٢)]، وألزم أن يكون جمعه (طَرَايِم) مكسّرًا صفةً[(٣)].

واعتذر القرطبي لسيبويه بأنه إنما عنى به غير (طَرَايِم)، اكتفاء بذكره في موضع آخر، قال: "وقوله: (لم يأت صفةً) إنما عنى به غير (طَرَايِم)؛ لأنه ذكره في موضع، فدلّ على أنه استثناء في الجمع"[(٤)].

ثم استشهد القرطبي لاكتفاء سيبويه بذكر الشيء في موضع دون الآخر بالآتي:

- إنكار سيبويه وزن (تفاعِل) صفةً، والصواب أنه يستثني (تحالِب)؛ لأنه قد ذكر في موضع آخر: "ناقة تِحلِبة"[(٥)].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٥٢/٤. حثايل: جمع حثيل، وهو شجر. عثاير: جمع عثير، وهو التراب. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٦٩، ١١٩.

(٢) انظر: الكتاب ٢٦٧/٤. الطريم: العسل، وقيل: الطويل. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١١٥.

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٢٦.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤.

(٥) انظر: الكتاب ٢٧١/٤.التحلبة: الناقة والشاة يحلبان قبل أن يضربهما الفحل. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان٥٢.

- إنكار سيبويه وزن (فعاويل) اسمًا، والصواب أنه يستثني منه (عصاويد) و(قراويش)؛ لأنه قد ذكرهما مفردين اسمين: (عصواد، وقرواش)[١].
- قلة وزن (فعاليت) نحو عفاريت صفةً عند سيبويه، والصواب أنه قليل في الأسماء والصفات؛ لأنه أورد من الأسماء: (رغَبوت، ورهَبوت، وجبَروت، وملَكوت)، ومن الصفات: (رجل خلَبوت، وناقة ترَبوت)[٢].

فالمراد أن سيبويه استثنى تلك الألفاظ كلها مما قرره؛ لأنها وردت في سياق آخر يثبتها.

ثم نظّر القرطبي لما سبق بقول سيبويه في باب الظروف: "فأما (دونك) فإنه لا يرفع أبدًا وإن قلت: هو دونَك في الشرف"، ثم أشار القرطبي إلى انفصال الكلام بغيره، ثم قول سيبويه بعد ذلك: "وإن شئت قلت: هو دونُك؛ إذا جعلت الآخر هو الأول"، وبيّن أن سيبويه نص على لزوم النصب، وأنه ذكر وجه الرفع في النص الآخر، فدل هذا على أنه استثناه قبل ذلك حين نفاه وإن لم يذكره[٣].

وختم القرطبي حديثه بربطه بما أسسه أولاً في وزن (فِعْيَل) صفةً، قال: "كما أنه حين ذكر (فِعْيَل) صفةً دلّ على أنه استثناه في (فعايل)"[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٦٠. العصواد: الجلبة في الحرب. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٢٣.
قرواش: الطفيلي، واسم رجل. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٤١، والقاموس المحيط ٧٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٢٧٢.
الخلبوت: الخدّاع. انظر: وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان٨٠.
تربوت: ناقة ذلول. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٥٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤٠٩-٤١٠.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥.

وممن لم يوافق الزبيدي في اعتراضه أيضًا الهسكوري؛ فقد أشار إلى أن سيبويه قد ذكره، وإنما لم يذكره هنا لقلة الجمع في الصفة، فلا يكون قياس الزبيدي صحيحًا في جمعه؛ لأن الصفة جمعها مستكره قليل، فأحرى هذا مع قلته، فإن جاء وسمع قُبِل[(١)].

والملحوظ هنا أن القرطبي أورد اعتراضات ضمنية عن ثلاثة استدراكات للزبيدي، ولم يوردها في موضعها من مواضع تفسيره للكتاب واعتراضه عليها، والاستدراكات هي:

الاستدراك الأول: قال الزبيدي: "قال سيبويه: وعلى (تَفاعِل)، فالاسم (التناضِب والتنافِل)، ولم يأت وصفًا. قال أبو بكر: قد جاء (ناقة تِحْلِبة)، والجمع (تَحالِب)"[(٢)].

الاستدراك الثاني: قال الزبيدي: "قال سيبويه: وعلى فعاويل: فالصفة (قراويح وجلاويخ)، ولا نعلمه جاء اسمًا. قال أبو بكر: قد ذكر في هذا الباب (عصوادًا وقرواشًا) اسمين، فيجب أن يجمعا على (عصاويد وقراويش)"[(٣)].

الاستدراك الثالث: قال الزبيدي: "قال سيبويه: ... وعلى (فَعاليت)؛ فالصفة (عفاريت). قال أبو بكر: وقد ذكر في كتابه في باب التصغير (ملاكيت) جمع (ملكوت) اسم"[(٤)].

ولم يفرد القرطبي هذه المواضع للتفسير والرد عليها، بل أجاب عنها ضمنًا في هذه المسألة بقوله: "وقوله: (لم يأت صفة) إنما عنى به غير (طَرِيم)؛ لأنه قد ذكره

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣١٦/١-٣١٧.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٢٩.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٣٠. وانظر: ١٤٠. واستدركه أيضًا الأعلم. انظر: النكت ١١٤٩/٢.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٣١. وانظر: ٢١٥.

في موضع، فدل على أنه استثناء في الجمع، وكذلك (تَحالِب)؛ لأنه قد ذكر بعد ذلك (ناقة تِحلِبة)، وكذلك (فَعاويل)؛ لأنه حين قال فيه: (ولا نعلمه جاء اسمًا) فإنما يعني حاشى (تحلبة) وحاشى (عصاويد وقراويش)؛ لذكره لهما مفردين اسمين. وكذلك قوله في (فَعاليت): (وهو قليل نحو عفاريت وهو صفة) إنما يعني: وهو قليل في الأسماء والصفات؛ لأنه قد ذكر (رغبوت ورهبوت وجبروت وملكوت) أسماء، و(رجل خلَبوت) و(ناقة ترَبوت) صفتان. وقوله: (وهو صفة) إنما يعني (عَفاريت) لا (فَعاليت)"[(١)].

وصنيع القرطبي هذا يدل على عمقه وإحاطته بما في (الكتاب) وجمعه النظير إلى نظيره.

الموضع السابع: بناء (فُعالى) صفةً للمفرد

ذكر سيبويه من أبنية المفرد (فُعالى)، وأنه يرد اسمًا، نحو: (حُبارى وسُمانى، ولُبادى)، وأنكر مجيئه وصفًا، إلا أن يكون جمعًا مُكسَّرًا، نحو: (عُجالى، وسُكارى، وكُسالى)[(٢)]، واستدرك الزبيدي على سيبويه ذلك، وأثبت مجيء (فُعالى) صفةً للمفرد، نحو: (جملٌ عُلادى)[(٣)]، قال القرطبي: "قد زعم أيضًا الذي ذكرناه أنه قد جاء (فُعالى) صفةً للواحد، قالوا: (عُلادى)"[(٤)].

واعترض القرطبي على الزبيدي استدراكه، ذاكرًا أن (عُلادى) جمع لا واحد له، وُصف به الواحد. ونظّر له بـ(أفعى) فهي صفة عندهم، وليس لها فعل ولا مصدر[(٥)].

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢٥٤/٤.حبارى: طائر. ومثله: سمانى، ولبادى. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٦٧، ١٠٠، ١٥٠.

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٣١. ونقله المرادي في توضيح المقاصد ١٣٥٧.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦. ولم ترد في النص كلمة (جمل) قبل (علادى).

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦.

ولم يرتض الهسكوري اعتراض الزبيدي، ووصفه بالفساد؛ لأن سيبويه ذكره في موضع آخر، فيكون إطلاقه هنا القول مقيدًا بما سيذكره[١]، والنص المشار إليه هو قول سيبويه: "وقالوا: (عُلادَى) نحو (حُبَارى)، فجعله (فُعَالى)، وهو قليل"[٢].

وقد اختلف العلماء في ورود (فُعالى) صفة للمفرد على قولين:

الأول: إنكار ورود (فُعالى) صفة للمفرد، وممن اختاره أبو علي القالي[٣] والمرادي[٤] والسيوطي[٥].

الثاني: إثبات ورود (فُعالى) صفة للمفرد، ومنه: "جملٌ عُلادى"، وممن استدركه على سيبويه الزبيدي – كما سبق – وابن جني[٦] والأعلم[٧] وغيرهما[٨].

ولما كان القرطبي منكرًا وروده وصفًا للمفرد خرّجه بأنه جمع لا واحد له، وُصف به الواحد، ولا يلزم منه ورود المفرد له، وله نظير؛ فإن (أفعى) صفة، ولم يرد لها فعل ولا مصدر[٩].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ٣١٩/١.

(٢) الكتاب ٢٦٠/٤-٢٦١. ومثله في: الأصول ١٩٩/٣.

(٣) انظر: المقصور والممدود ٢٤٧.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١٣٥٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٣٦/٣.

(٦) انظر: الخصائص ٢٧١/١.

(٧) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٤٩/٢.

(٨) انظر: المخصص ٤٩١/٤، والمحكم ١٧/٢، والقاموس المحيط ٣٨٤ (علد)، وتاج العروس ٤٠٧/٨ (علد).

(٩) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦.

وذكر ابن عصفور نحوًا من كلام أبي نصر القرطبي، مبينًا أن قولهم: "جمل عُلادى" يمكن أن يكون جمع (عَلَنْدى) على غير قياس، ووصف به المفرد – وإن كان جمعًا – تعظيمًا، كما قالوا للضبع: (حضاجر)[١]. ونقل الزبيدي عن بعض المغاربة نص ابن عصفور وتضعيفه له بقوله: "وهذا تأويل ضعيف جدا"[٢].

والراجح عندي ثبوت مجيء (فُعالى) صفة للمفرد؛ لصحة النقل عن العلماء في: "جمَل عُلادى"، ومن أثبت حجة على من لم يثبت، ولما ذكره الهسكوري من ثبوته عند سيبويه.

الموضع الثامن: بناء (فَعْلولاء)

لم يثبت سيبويه بناء (فَعْلُولاء)، واستدرك الزبيدي عليه إغفاله هذا البناء، ومثَّل له بـ: (مَعكوكاء) و(بَعْكوكاء)، قال في زيادته على باب لحاق الألف: "و(فَعْلولاء) – بالمد –: قالوا: (هم في مَعْكوكاء وبَعْكوكاء)؛ للجلَبة والشرّ"[٣].

وغلّط القرطبي الزبيدي في إثباته بناء (فَعْلولاء)، ورأى أن (مَعكوكاء) و(بَعْكوكاء) على وزن (مَفعولاء)، قال: "زعم هذا المذكور أن سيبويه أغفل (مَعْكوكاء وبَعْكوكاء)، وقال: يقال: (القوم في مَعكوكاء وبَعكوكاء)؛ أي: في جلَبة وشرّ[٤]، وزعم أنها (فَعلولاء)، وذلك غلط"[٥]، وأوضح أن الزبيدي اغترّ بالباء غافلاً عن كونها بدلاً من

---

(١) انظر: الممتع ١٠٢/١.

(٢) تاج العروس ٤٠٨/٨ (علد).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٥٣.

(٤) انظر المعنى في: شرح أبنية الكتاب للجرمي ٤٦٤، والقلب والإبدال ١٦، وأمالي القالي ٥٤/٢، ومجمل اللغة ٨٣٤/١ (معك)، والصحاح ١٦٠٩/٤(معك)، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٣٦/١-٣٣٧، والمحكم ٢٨٧/١ (معك).

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦.

الميم؛ لاتفاق مخرجهما، ولأنه لم يثبت (فَعْلولاء)، وقد ثبت (مَفْعولاء)، وشبّهها باللام في (أُصَيلال) في كونها بدلاً من النون في (أُصَيلان)، وقد ثبت وزن (فُعَيلان)، ولم يثبت (فُعَيلال) في الكلام[١].

وكان سيبويه قد أثبت بناء (مَفعولاء) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: (مَعيوراء)، والصفة نحو: (مَعلوجاء ومَشيوخاء)، ولم يذكر من أمثلته (مَعكوكاء) و(بَعْكوكاء)[٢].

وفي إثبات وزن (فَعْلولاء) خلاف بين العلماء على قولين:

الأول: إثبات وزن (فَعلولاء)، وممن اختاره الأزهري[٣] وابن مالك[٤] والأعلم[٥] وابن سيده[٦] والسيوطي[٧] والزبيدي[٨].

الثاني: إنكار وزن (فَعلولاء)، وجعل (مَعْكوكاء) و(بَعكوكاء) على وزن (مَفعولاء)، والباء في (بَعْكوكاء) بدل من الميم على لغة بني مازن[٩]، وممن اختاره ابن عصفور[١٠].

---

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢٦٤/٤. وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٥٠.
مشيوخاء: جمع شيخ. ومعلوجاء: الأعلاج، جمع علج. ومعيوراء: جماعة الأعيار. انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٩٠، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان١٥٣.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٣٢٧/١ (بعك).

(٤) انظر: التسهيل ٢٥٦، وشرح الكافية الشافية ١٧٥٥/٤.

(٥) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٥٤/٢.

(٦) انظر: المخصص ٤١٩/٤،

(٧) انظر: المزهر ٣٣/٢، وهمع الهوامع ٣٤٤/٣.

(٨) انظر: تاج العروس ٣٤٢/٢٧ (معك)

(٩) انظر: الممتع ١٤٤/١، وتمهيد القواعد ٤٦٤٢/٩، والتذييل والتكميل ٨٠/١٧.

(١٠) انظر: الممتع ١٤٤/١-١٤٥.

وكلام العلماء على أن الباء في (بَعْكوكاء) بدل من الميم في (مَعْكوكاء)؛ لأنها من الشدة وهي من المعك[١].

وجعل ابن فارس وابن سيده العكس محتملاً، وهو أن تكون الميم بدلاً من الباء، قال ابن فارس في مادة (معك): "وقولهم: (وقَعَ في معكوكاء) شيء يجوز أن يكون الإبدال، والأصل بعكوكاء"[٢]، وقال في مادة (بعك): "ويقال: وقع في بَعْكوكاءَ؛ أي: شرّ وجَلَبَة"[٣]. وقال ابن سيده: "ووقعوا في معكوكاء؛ أي: في غبار وجلبة وشر، حكاه حكاه يعقوب في البدل، كأن ميم (مَعْكوكاء) بدل من باء (بَعْكوكاء)، أو بضد ذلك"[٤]. وتظهر فائدة احتمال أن تكون الباء هي الأصل والميم هي البدل أن يثبت وزن (فعلولاء) عند جميع العلماء؛ لأن الباء لا تكون إلا أصلاً لا حرف زيادة.

والراجح عندي إثبات وزن (فَعلولاء)؛ لإثبات المعجمات أصالة الميم في (مَعْكوكاء)، وأنها من المعك.

الموضع التاسع: بناء (يَفْعَل) في الصفة

ذكر سيبويه زيادة الياء في أول الاسم، فيكون على وزن (يَفْعَل) نحو: (اليرمع واليلمق)، وأنكر مجيئه في الصفة[٥]، واستدرك الزبيدي على سيبويه مثبتًا مجيئه في

---

(١) انظر مثلاً: سر صناعة الإعراب ١١٩/١، والقلب والإبدال ١٦.
(٢) مقاييس اللغة ٣٣٤/٥ (معك).
(٣) مقاييس اللغة ٢٦٤/١ (معك).
(٤) المحكم ٢٨٩/١ (معك).
(٥) انظر: الكتاب ٢٦٥/٤. وانظر: ٢٣٦/٤.
اليرمع: حجر رقيق يتفتت. انظر: جمهرة اللغة ٧٧٢/٢ (رعم)، وشرح أبنية الكتاب للجرمي ٥٣٣، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٦٦.
اليلمق: الغليظ من الديباج، فارسي معرب. انظر: تهذيب اللغة ٤٠١/٨ (سرق)، وتاج العروس ٣٢/٢٧ (يلمق).

الصفة، ومثَّل له بقولهم: "ناقة يَعْمَلة" و"رجل يَلْمَع"[(١)]، قال القرطبي: "زعم هذا أيضًا أنه قد جاء صفة، قالوا: (ناقة يَعْمَلة)، و(رجل يَلْمَع)"[(٢)].

وغلّط القرطبي الزبيدي، وبيّن أنه لا يقول هذا إلا من لم يطالع كتاب سيبويه مطالعة الفهم؛ لأن سيبويه ذكر في غير موضع ما يبطل هذا التأويل، وذلك في جعله (تُرْتُب) على (تُفْعُل) ولم يجعله على القياس (فُعْلُل)؛ لأنهم قالوا: (تَرْتُب) وليس في كلامهم (جَعْفُر)، ولولا هذا العلة لكان وزنه (فُعْلُل)، ويكون غير مشتق من الراتب، وإن كان في معناه. وكذلك (سبطر) معناه السبط، وليس عليه، ومثله (لألاء) منسوب إلى اللؤلؤ، وليس عليه.

وبناء عليه فإن القرطبي يرى أن وزن (يلمع) و(يعملة) (فَعْلَل)؛ لأنه ليس في الكلام (يَفْعَل) صفةً، وأنه لولا هذه العلة لكان الأولى أن يكون الوزن (يَفْعَل)، ونظّر لها بـ(إمَّعة)، فإن وزنها (فِعّلة)؛ لأن (إفَّعَل) لا يكون وصفًا[(٣)].

ولإنكار سيبويه مجيء وزن (يفعل) صفةً فإن (يَعْمَل) و(يَعْمَلة) عنده وعند من تبعه اسم[(٤)]، قال ابن سيده: "و(اليعمل) عند سيبويه اسم؛ لأنه لا يقال: (جمل يعمل)، يعمل)، ولا (ناقة يعملة)، إنما يقال: (يعمل) و(يعملة)، فيعلم أنه يعني بهما البعير

---

(١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٩٣.

اليعمل: الجمل القوي، والأنثى يعملة. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٦٧.

اليلمع: اسم البرق الخلب، والسراب. انظر: العين ١٥٥/٢ (لمع)، والصحاح ١٢٨١/٣ (لمع)، والمحكم ١٨١/٢.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٧.

(٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٧.

(٤) انظر مثلاً: شرح السيرافي ٤٥٨/٣، والنكت للأعلم ١١٤٨/٢-١١٤٩.

والناقة، ولذلك قال: لا نعلم (يفعلاً) جاء وصفًا"[١]. أما قولهم: "ناقة يعملة" فهو من الوصف بالاسم؛ واستدل لذلك بدليل انصرافه، وأنه يلي العوامل، قال الشاعر:

يا زيدُ زيدَ اليَعمَلاتِ الذُّبَّلِ .·. تَطاوَل اللَّيلُ عَلَيكَ فانزِلِ[٢]

أما وزن (يَعْمَل) فهو (يَفْعَل) عند جميع من وقفت عليه من العلماء[٣]، ولم أجد أن وزنها (فَعْلَل) عند غير القرطبي، والذي اضطره إلى هذا موافقة سيبويه في إنكاره مجيء وزن (يفعل) صفةً، ولم يحملها على الاسمية لأن سيبويه لم يمثل بها، فلم يكن له إلا أن جعلها على وزن (فَعْلَل)، وضرب له نظائر – سبق إيرادها في بيان رأيه – تمنع من جعلها صفة على وزن (يَفْعَل)، فقضى فيها بأنها على وزن (فَعْلَل) مخالفًا جمهور العلماء.

وورد ما يشير إلى أن الزبيدي رجع عن قوله، والنص: "قال أبو بكر: وقد جاء صفةً، قالوا: ناقة يعملة، ورجل يلمع. رجع"[٤]، وشرح المحقق كلمة "رجع" بقوله: "أي: عاد إلى ما قاله سيبويه"، وذكر أنها لم تثبت في كل النسخ[٥]، ولم تثبت في الطبعة الأخرى من الكتاب[٦].

---

(١) المحكم ١٧٩/٢–١٨٠. وانظر: لسان العرب ٤٧٦/١١ (عمل)، وتاج العروس٥٩/٣٠ (عمل).

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤٥٨/٣، والممتع ٨٠/١، والمزهر ١٠/٢، والأبنية المختصة باسم أو صفة ٨٣٩.

والبيت من الرجز لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه. انظر: الديوان ١٥٢، والكتاب ٢٠٦/٢، والمقتضب ٢٣٠/٤.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣، والمنصف ١٠١/١، ١٠٢، ١٤١، وسر الصناعة ١٢٠/١، ٥٦٦/٢، ٧٦٧، وشرح الملوكي ١٣٣–١٣٤، وشرح الكافية الشافية ١٤٥٢/٣، والمزهر ١٠/٢، والممتع ٨٠/١.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٩٣.

(٥) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ١٩٣ ح ٧.

(٦) انظر: الاستدراك على كتاب سيبويه ٢٠.

الموضع العاشر: بناء (مِفْعِل) اسمًا

أثبت سيبويه بناء (مِفْعِل) نحو (مِنْخِر) اسمًا، ولم يجعل منه كلمتي: (مِنْتِن)، و(مِغِيرة)؛ لأنهما من: (أغار)، و(أَنْتَنَ)، ولكنهم كسروا الأول فيهما لكسر التاء في (مِنْتِن)، وكسر الغين في (مِغِيرة)[1]. واستدرك الزبيدي على سيبويه بأنه خالف قوله في باب (علل ما تجعله زائدًا): إن (مَرْعِزاء) هي (مَفْعِلاء)، ولكن الميم كُسرت كما كُسرت ميم (مِنْخِر) لكسر ما بعدها وهو الخاء[2]، وعلى هذا تكون (مِنْخِر) مثل (مِغِيرة) و(مِنْتِن)، وقد جعلها هنا أصلا على خلاف ما ذكره هنا[3].

فالزبيدي ينكر على سيبويه القول بأصالة بناء (مِفْعِل) وتمثيله بـ(مِنْخِر)، لأنه يناقض قوله في تشبيهه كسر ميمها بكسر ميم (مِرعزاء)؛ إذ الحركة فيهما للإتباع، ولا يصح إثبات البناء عليها، فكما أن سيبويه لم يعتد بها في (مِرعزاء) فإنه لا يعتد بها في (مِنْخِر).

ولم يرتض القرطبي هذا، وبيّن أن مراد سيبويه قصر وجه الشبه على علة الكسر فقط، وأن سيبويه لم يقصد أنهما متشابهان في عدم أصالة البناء على كسر الميم للإتباع، قال: "وليس الأمر كما زعم، وإنما أراد سيبويه أن ميم (مرعزاء) كسرت بكسرة ما بعدها؛ تشبيهًا بميم (مِنْخِر) التي الكسر فيها أصل، وألحقت بها"[4].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٧٣/٤ (هارون)، ٣٢٨/٢ (بولاق).

(٢) انظر حديث سيبويه عن (مَرْعِزاء) في: الكتاب ٣٠٩/٤ (هارون)، ٣٤٤/٢ (بولاق)، والضبط فيهما بالكسر: "وأما مِرْعِزاء فهي مِفْعِلاء". ومثلهما الضبط في الأصول لابن السراج ٢٣٧/٣. وضبطا بفتح الميم في: الكتاب ٢٦٤/٤ (هارون)، ٣٢٤/٢ (بولاق).

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٢٢٠.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٨-٢٨٩.

وقد وقع الخلاف في أصالة وزن (مِفْعِل) على قولين:

الأول: أصالة كسر ميم (مِنْخِر)، وأصالة وزن (مِفْعِل)، وهو ما رجّحه القرطبي؛ إذ جعل وجه الشبه في كلام سيبويه بين (مرعزاء) و(مِنْخِر) هو التشبيه في كسر الأول فقط، وليس في أصالة الكسر من عدمها؛ إذ كسر ميم (مِنْخِر) أصل لا إتباع.

الثاني: أن الأصل فتح الميم (مَنْخِر)، ووزنه (مَفْعِل)، أما كسر الميم فذكروا فيه علتين:

الأولى: أن كسر ميم (مِنْخِر) إتباع لكسر الخاء، و(مِفْعِل) نادر ليس من الأبنية[(١)]، قال الفارابي: "ولم يأت على (مِفْعِل) – بكسر الميم والعين – إلا (مِنخِر) و(منْتِن)، وهما نادران، وليس هذا من البناء؛ لأنهم إنما كسروا أوائل هذين الحرفين؛ إتباعًا لكسرة العين"[(٢)].

الثانية: أن أصله (مِنْخِير) على (مِفْعِيل)، فحذفوا الياء، فصار (مِنْخِر)، ومثله (مِنْتِن)، كان أصله (مِنْتِين)، فحذفت الياء، فصار (مِنْتِن)، وكان القياس فيه أن يقال: (نَتَنَ) فهو (ناتن)، فتركوا صيغة الفاعل، وبنوا منه نعتًا على (مِفْعِيل)، ثم حذفوا المدة[(٣)].

ونقل ابن عصفور والسيوطي الخلاف في أصالة وزن (مِفْعِل)، ثم ذكرا أن سيبويه أجاز الوجهين؛ بناء على الموضعين[(٤)].

---

(١) انظر: ديوان الأدب ٣٠٣/١، والصحاح ٨٢٤/٢، ٢٢١٠/٦. وانظر: معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢، وإصلاح المنطق ٢١٨، والشافية ٣٠.

(٢) ديوان الأدب ٨٣/١، وانظر: النوادر لأبي مسحل ٨٣/١، والمزهر ٥٥/٢.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٣٤٦/٧ (نخر)، ولسان العرب ٤٢٧/١٣ (نتن).

(٤) انظر: الممتع ٧٧/١، والمزهر ١٠/٢.

وهنا وقفة لتحرير نص سيبويه في المسألة:

أولاً: النص في (الكتاب) بتحقيق عبد السلام هارون وطبعة بولاق وفي نقل القرطبي له هو: "وليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء[1]، ولكن (مِفْعِل)، قالوا: (مِنْخِر) وهو اسم".

ثانيًا: النص عند الزبيدي هكذا: "... وعلى (مِفْعِل)؛ فالاسم مِنْخِر"[2].

التعليق: النص في (الكتاب) وفي نقل القرطبي يوحي بأن الحديثَ عن الوزنين (مَفْعُل) و(مِفْعِل) متصلٌ في مسألة الاعتراض نفسها، والحقيقة أنه لا علاقة للحديث عن وزن (مَفْعُل) بالمسألة، ولهذا أرجِّح ما نقله الزبيدي، ويؤيد ذلك أمران:

أولهما: أن قوله: "وعلى" متفق مع النصوص السابقة واللاحقة في البدء في ذكر كل وزن بقوله: "ويكون على".

ثانيهما: أن نص ابن السراج قريب منه في الفصل بين الوزنين، قال: "وليسَ في الكلامِ: مَفْعَلٌ بغيرِ هاءٍ. مِفْعِلٌ: مِنْخِرٌ، اسمٌ "[3].

الموضع الحادي عشر: وزن (قَطَوطى وشَجَوجى)

أثبت سيبويه وزن (فَعَوعَل) في الصفة دون الاسم، ومثّل له بنحو: (عَثَوْثَل)، و(قَطَوطَى)، و(غَدَوْدَن)[4]، واستدرك الزبيدي على سيبويه صحة هذا الوزن لها، وأن

---

(١) في نقل القرطبي له: "هاء" بدلاً من "الهاء".

(٢) والنص مثله أيضًا في شرح الكتاب للهسكوري ٣٤٧/١.

(٣) الأصول ٢٠٨/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٥/٤، ٣١١/٤.

عَثَوْثل: الضخم المسترخي. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١١٩، وسفر السعادة ٣٦٣/١.

قَطَوْطَى: البطيء في مشيه والمتقارب الخطو. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٤٢.

غَدَوْدَن: الطويل المسترخي. انظر: شرح أبنية الكتاب للجرمي ٥١١، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية١٨١، والمخصص ٧٩/١.

سيبويه قد ذكر في موضع آخر أن وزن (قَطَوطى) و(شَجَوجى) هو (فَعَلْعَل)[١].

وغلّط القرطبي الزبيديَّ فيما ذهب إليه، وأرجع ذلك إلى أن الزبيدي أخذه من قول سيبويه: "وإذا كانت الياء زائدة فهي تجري مجرى ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو: (سلقيت)، و(جعبيت)، تجريهما وأشباههما مجرى: (ضوْضَيت)، و(قَوْقَيت). وأما (المرَوْراة) فبمنزلة (الشجوجاة)، وهما بمنزلة: (صمَحْمَح)، ولا تجعلهما على: (عثَوْثَل)؛ لأن مثل (صَمَحْمَح) أكثر، وكذلك (قَطَوْطَى)"[٢].

وأوضح أن الزبيدي توهم أن سيبويه أوجب وزن (فعَلْعَل) لـ(قطوطى) و(شجوجى)، وليس كذلك، بل مراد سيبويه بقوله: "وهما بمنزلة (صمَحْمَح)" هو: (ضوْضَيت)، و(قَوْقَيت)، ثم شرحه بقوله: "يعني أن تكرر الضاد والواو المنقلبة آخرًا والقاف والواو هنا كتكرر الميم والحاء في (صَمَحْمَح)؛ فالحرفان المكرران عنده من نفس الحرف بمنزلتهما في (صَمَحْمَح)، ولذلك قال: ولا تجعلهما على (عَثَوْثَل)؛ لأن الثاء الثانية فيه والواو زائدتان وهو من الثلاثة. وإنما وجب أن يكون (ضَوْضَيت) و(قَوْقَيت) على (صَمَحْمَح)؛ لأنه أكثر من (عَثَوْثَل)، وقوله: وكذلك (قطوطى)؛ يعني: أنه بمنزلة (شجوجى) و(المروراة)"[٣].

الخلاف في هذه المسألة يناقش من جهتين:

الجهة الأولى: وزن (قَطَوْطَى وشَجَوْجَى):

اختلف في وزنهما على ستة أقوال:

---

(١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٢٢٦. شَجَوْجَى: ريح دائمة الهبوب وهو اسم للعقعق، والأنثى شجوجاة، والشجوجى: صفة للطويل. انظر: العين ١٥٧/٦ (شجو)، وتهذيب اللغة١٣٣/١١ (شجو)، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان١٠٣.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٤. وفيه كلمة "رابعة" بعد كلمة "زائدة".

(٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٩-٢٩٠. قوقيت: من قوقى الديك قوقاة؛ أي صاح. وضوضيت: من الضوضاء، وهو الجلبة والصياح. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٤٥.

الأول: وزنها (فَعَوعَل)، واختاره ابن السراج[١] والرماني[٢] وغيرهما[٣]، ودليلهم أنه ورد "اقْطَوْطى" وهو (افْعَوْعل)، أما (افْعَلْعل) فلم يرد في كلامهم، وأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعدًا وقد قالوا: "قطوان" في معناه[٤].

الثاني: وزنها (فَعَلْعَل)، واختاره المبرد [٥] والفارسي[٦] وغيرهما[٧]، ودليلهم أن أن باب (صَمَحْمَح) أولى وأوسع من باب (عَثْوَثَل).

وقد أجاز القولين سيبويه[٨] والجرمي[٩].

الثالث: وزنها (فَعَوْلى)، أثبت ابن سيده (قَطَوْطَى) في وزن (فَعَوْلى)، وذكر أنه اختيار أبي عبيد[١٠]، واختاره السيوطي[١١]، وأنكر بعض العلماء أن يكون وزنه

---

(١) انظر: الأصول ٢٠٩/٣، ٢٣٤.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٣٤٥٦/٧.

(٣) انظر: الصحاح ٢٤٦٥/٦ (قطو)، ولسان العرب ١٩٠/١٥ (قطو)، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٧/٢-٢٤٨، والممتع ٢٨٢/١

(٤) انظر: شرح أبنية الكتاب للجرمي ٥١٧، وشرح الكتاب للرماني ٣٤٥٦/٧، والممتع ٢٨٢/١، وشرح الملوكي ١٣٤، ولسان العرب ١٩٠/١٥ (قطو).

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٥٣/١.

(٦) انظر: التكملة ٢٣٤.

(٧) انظر: الخصائص ٦٣/٢-٦٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٦.

(٨) انظر: التكملة ٢٣٤، وسر الصناعة ٤٣٩/٢، ولسان العرب ١٩٠/١٥ (قطو)، وتاج العروس ٣١٩/٣٩ (قطو).

(٩) انظر: التعليقة ١٠٣/٥، وتفسير غريب أبنية سيبويه للجرمي ٣١٣، ٣٣٢.

(١٠) انظر: المخصص ٤١٩/٤، ٤٩٧.

(١١) انظر: المزهر ٦/٢-٧.

(فَعَوْلى)؛ لأنه لم يجيء في كلامهم مثل فَعَوْلَى، فأما (قَهَوْبَاة) فنادر، وليس بثبت[١].

الرابع: وزنها (فَعَوْلل) مثل: (فَدَوكس) و(سَرَومَط)؛ فالواو زائدة، والألف مبدلة من واو.

الخامس: وزنها (فَعّولا)، فألفها للتأنيث.

ذكر هذين الوجهين العكبري، وعليهما تكون الكلمة من القط[٢].

السادس: وزنه (فَعَلَّل) مثل (سفرجل)، ذكره السيوطي في (شجوجى)[٣]، وذكره الفراء في (صمحمح) وما أشبهه[٤].

والراجح عندي أن وزنها (فَعَلْعَل) لا (فَعَوْعَل)؛ لأن (صَمَحْمَح) أولى وأوسع من باب (عَثَوْثَل)، أما الأقوال الأربعة الأخيرة فهي ضعيفة غير مشتهرة عند العلماء

الجهة الثانية: تعيين المنزل منزلة (صَمَحْمَح) في نص سيبويه الثاني:

وقع الخلاف في تعيين المنزل منزلة (صَمَحْمَح) في كلام سيبويه على قولين:

الأول: فهم الزبيدي أن سيبويه يشبه (المروراة) و(الشجوجاة) بـ(صمَحْمَح)، وفهم مثل هذا الفهم الفارسي[٥] والسيرافي[٦] وغيرهما[٧].

---

(١) انظر: الأصول ٢٣٤/٣، والصحاح ٢٤٦٥/٤، والمخصص ٤١٩/٤، ٤٩٧، وتاج العروس ٣١٩/٣٩ (قطو).

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٨/٢.

(٣) انظر: المزهر ٧/٢.

(٤) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه١١٦٤/٢، وشرح الكتاب للهسكوري ٣٥٨/١، وشرح المفصل المفصل ١٣١/٦.

(٥) انظر: التعليقة ١٠٣/٥.

(٦) شرح الكتاب ٣١٣/٥.

(٧) انظر: النكت ١٢١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٣٧٢/٢، والروض الأنف ٤٢٢/١، والمحكم ٣٣٦/١٠.

ومراد سيبويه أن نحو (شجوجى) يحتمل أن يكون (فَعَلْعَل) مثل: (صمحمح)، ويحتمل أن يكون (فَعَوْعَل) مثل: (عَثَوْثل)، إلا أن (فَعَلْعَلاً) أولى به؛ لأنه أكثر في الكلام[١].

الثاني: فهم القرطبي أن سيبويه يشبه (ضوضيت) و(قوقيت) بـ(صمَحْمَح)، ولم أجد من فهم هذا الفهم غيره.

والراجح عندي هو ما فهمه جمهور النحويين؛ بدلالة السياق واستقامة الكلام.

الموضع الثاني عشر: وزن (مِجَنّ)

أثبت سيبويه وزن (فِعَلّ) في الاسم والصفة، ومثّل للاسم بنحو: (جِدَبّ)، و(مِجَنّ)[٢]، واستدرك الزبيدي على سيبويه زنة (مِجَنّ) على (فِعَلّ)، وذكر أنها (مِفْعَل) من الجنة[٣]، قال القرطبي: "ذكر أيضًا هذا أن (مِجَنّ) (مِفْعَل) من الجِنَّة"[٤]. الجِنَّة"[٤].

وغلّط القرطبي الزبيديَّ، مبينًا أن سيبويه سبق أن ذكر قبل هذا (مِجَنّ)، وجعله (مِفْعَل) من الجنّة، وأن المذكور هنا غيره، وأنه اسم لا نعرفه[٥].

وقع الخلاف في هذه المسألة في وزن (مِجَنّ)، وفيه قولان:

الأول: وزنه (فِعَلّ)، وهو رأي سيبويه، وابن عصفور[٦].

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣١٣/٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢١٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٧/٤. الجِدَبّ: الجدب.انظر: الأصول ٢١٢/٣، وشرح أبنية كتاب سيبويه لابن الدهان ٦١.

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٢٣٥.

(٤) عيون كتاب سيبويه ٢٩٠.

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩٠.

(٦) انظر: الممتع ٨٦/١.

الثاني: وزنه (مِفْعَل) من الجِنَّة، وهو الاستتار، فالميم زائدة، وهو اختيار الجمهور[١]، وأورد ابن السراج وزن (فِعَلّ) ولم يمثل بكلمة (مِجَنّ) [٢].

وأجاز الوجهين الهسكوري؛ فإنه يمكن عنده أن يكون مشتقًّا من الجِنة، فيكون وزنه (مِفْعل)، ويمكن أن يكون مشتقًا من (مجن) إذا اشتد، فيكون وزنه (فِعَلّ)[٣].

ونقل الزبيدي صاحب تاج العروس واقعة بين عالمين، أحدهما مؤيد لرأي سيبويه، والآخر مورد عليه إيرادات تضعف قوله، قال: "وجعله سيبويه فِعَلاًّ ... قيل: للتوزي – رحمه الله تعالى – قد أخطأ صاحبكم – أي سيبويه – في أصالة ميم (مِجَنّ)، وهل هو إلا من الجنّة؟ فقال: ليس هو بخطأ، العرب تقول: مجن الشيءُ؛ أي: عطب. قال شيخنا –رحمه الله تعالى –: وهو وإن كان وجهًا لكن يعارضه أمور: منها كسر الميم وهو معروف في الآلة، والزيادة فيها ظاهرة، وتشديد النون، ومثله قليل، وورود ما يرادفه كجنان وجنانة ونحو ذلك، وقد يتكلف الجواب عنها، فليتأمل"[٤].

والملحوظ مما تقدم من رأي القرطبي أمور:

الأول: أنه لم يثبت الموضع الذي نص فيه على أن سيبويه ذكر (مِجَنّ) وأنه جعله على وزن (مِفْعَل) من الجنّة، مع أنه أثبت في غير هذه المسألة نص سيبويه

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٦/٢، وجمهرة اللغة ٩٣/١، والمخصص ٤٧/٢، وتاج العروس ١٤٩/٣٦ (مجن).

(٢) انظر: الأصول ٢١٢/٣.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٥٢/١.

(٤) انظر: تاج العروس ٣٦٧/٣٤(جنن). والقصة بلفظ قريب لم يرد فيه وجه المعارضة في: شرح الكتاب للهسكوري٣٥٢/١.

الذي استدرك به الزبيدي، وأثبت أيضًا نص سيبويه الذي اعترض هو به على الزبيدي.

الثاني: أنه نسب الرأي الثاني لسيبويه وهو أن وزن (مِجَنّ) (مِفْعَل)؛ ولم أجده مشهورًا عند العلماء إلا عند المرادي في قوله: "وفي (مِجَنّ) عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه زائدة"(١)، ولم أقف عليه عند غيرهما، بل من وقفت عليه ممن ذكر رأي سيبويه لم أجده أشار إلى الرأي الثاني له، ومنهم الأعلم الذي قال: "والمجنَ: الترس وهو عند سيبويه (فِعَلَّ) من مجن إذا صلب، وعند غيره (مِفْعَل) من جنَّ؛ إذا ستر"(٢).

الثالث: أنه يتهم نفسه وغيره في عدم معرفة معنى المِجَنّ الذي ذكره سيبويه، حتى لا يقع في تخطئة سيبويه، وهذا من إجلاله له.

وجاء في شرح الكتاب للهسكوري ما نصه: "أبو بكر: قد ذكره سيبويه قبل هذا (مِفْعلاً)، فدل ذلك على أنه في هذا الموضع غير ذلك، وأنه اسم على (فِعَلّ) لا نعرفه"(٣). وذكر المحقق أن النص ليس في كتاب الزبيدي، ولعله ابن طاهر(٤). والصواب أن هذا النص لأبي نصر القرطبي(٥)، وأظن كلمة (بكر) تصحيفًا لـ(نصر).

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٥٣٩/٣. ومثله شرح الأشموني ٢٦٣/٤.

(٢) انظر: النكت في تفسير كلام سيبويه ١١٦٣/٢. وانظر: المخصص ٤٧/٢، ولسان العرب ٤٠٠/١٣ (مجن).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٥٢/١.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣٥٢/١، ح١.

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩٠.

الموضع الثالث عشر: وزن (دِلْقِم)

أثبت سيبويه وزن (فِعْلِل) في الاسم والصفة، ومما مثّل به للصفة: (دِلْقِم)[١]، واستدرك الزبيدي على سيبويه هذه الزنة، ورأى أن سيبويه قد ناقض نفسه؛ إذ قد أوردها في باب زيادة الميم، وأن وزنها (فِعْلِم)[٢]، قال القرطبي: "زعم هذا حين رأى قول سيبويه في باب زيادة الميم في الثلاثي أن (دِلْقِم) (فِعْلِم)[٣]، ورآه هنا (فِعْلِل) أنه نقض قوله"[٤].

وغلّط القرطبي الزبيديَّ، ورأى أن (دِلْقِم) للدلقاء (فِعْلِم)، وأن (دِلْقِم) التي مثّل بها سيبويه ميمها أصلية، ووزنه (فِعْلِل)، وهي صفة لا نعرف معناها، كما كان الأمر في (مِجَنّ)[٥].

وممن رأى أن ميمها زائدة، ووزنها (فِعْلِم) ابن السكيت[٦] وابن السراج[٧] وغيرهما[٨].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٨٩/٤.

الدلقم: الناقة الهرمة التي تكسرت أسنانها من الكبر؛ فلسانها يندلق. انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٧٣، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٨٦، وسفر السعادة ٢٧٢/١ – ٢٧٣.

(٢) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٢٤٤–٢٤٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٣/٤.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩٠–٢٩١.

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه٢٩١.

(٦) انظر: القلب والإبدال ٦١.

(٧) انظر: الأصول ٢٠٨/٣.

(٨) انظر: الخصائص ٥١/٢، والمنصف ١٥٠/١، ١٥٢، والصحاح ١٤٧٦/٤(دلق)، ١٩٢١/٥(دلقم)، ١٩٢١/٥(دلقم)، ٤٧٠/٢ (درد)، والمفتاح للجرجاني ٨٤، وشرح الكتاب للرماني ٣٤٠٩/٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٤/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٠/١، ٦٧٤، وشرح الملوكي ١٦٤، والممتع ٢٤٠/١، وتمهيد القواعد ٤٩٤٥/١٠، وشرح الأشموني ٢٦٢/٤–٢٦٣.

وممن رأى أن وزنها (فِعْلِل) الأشموني[1].

وأنكر السيرافي أن يكون سيبويه ألحق بـ(فِعْلِل) شيئًا، قال: "وإما (فِعْلِل) نحو (زِبْرِج) فما ذكر سيبويه شيئًا أُلحِق به، وقال غيره: قد أُلْحِقَ به بزيادة الميم (دِلْقِم)؛ وهي الناقة المسنة التي تكسرت أسنانها من الكبر، وسال لعابها، وهو مأخوذ من الدلق"[2].

وفي المسألة رأي ثالث، أجازه الزبيدي صاحب تاج العروس، وهو أن يكون وزنها (فِلْعِل)، قال: "قلت: وكون الميم زائدة قد صرّح به غير واحد من العلماء، ويجوز أن يكون مأخوذا من الدقم الذي هو كسر الأسنان، وتكون اللام زائدة، ولم أرَ ذلك لأحد، ولا مانع منه إن شاء الله تعالى"[3].

والراجح اختيار جمهور العلماء أن وزنها (فِعْلِم)، وهو أحد رأيي سيبويه اللذين قال بهما، ولم أقف على من فرّق بمثل تفريق القرطبي، وأن (دِلْقِم) التي على وزن (فِعْلِل) لها معنى لم يوقف عليه؛ فهو هنا يتهم نفسه وغيره بأنهم لا يعرفون معنى هذه الصفة، ولا يرى تخطئة سيبويه فيما ذهب إليه.

الموضع الرابع عشر: وزن (هَمَّرِش)

أثبت سيبويه في باب لحاق التضعيف فيه لازمٌ وزنَ (فَعَّلِل)، وحكم عليه بالقلة، ومثّل له بالهمَّرِش[4]، واستدرك الزبيدي على سيبويه هذا الوزن؛ بأن سيبويه أورد في

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢٤٦/٤ (في رأيه الثاني).

(٢) شرح الكتاب ١٨٤/٥.

(٣) تاج العروس ١٧٠/٣٢-١٧١ (دلقم).

(٤) انظر: الكتاب ٢٩٨/٤. الهمَّرِش: العجوز الكبيرة. انظر: العين ١١٩/٤ (همرش)، وتهذيب اللغة وتهذيب اللغة ٥١٦/٦ (همرش)، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٦٢.

باب (ما تجعله زائدًا) أن إحدى الميمين من (همَّرِش) نون، ولكن الإدغام لحقه، وزعم أنه خماسي بمنزلة (القَهْبَلِس)[١].

وأورد القرطبي نص سيبويه المشار إليه في كلام الزبيدي، وهو: "والذي ذكر سيبويه هو قوله: وأما (الهمَّرِش) فإنما هي بمنزلة (القهْبَلِس)؛ فالأولى نون؛ يعني إحدى الميمين نون ملحقة بـ(قهْبَلِس)؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال (فَعَّلَل)"[٢].

ثم أوضح أن نص سيبويه المذكور أولاً في باب (لحاق التضعيف فيه لازم كما كان في بنات الثلاثة) بيّن أنه ليس في بنات الأربعة على وزن (فعَّلِل)، وهذا يدلّ على أنه (فعَّلِل) في اللفظ فقط، أما معناه فهو (فعْلَلِل)؛ للآتي:

– كونه على (فعَّلِل) من حيث اللفظ فقط؛ لأنه جاء من إدغام النون في الميم، فقلبت ميمًا، فصارت كأنها هي، فمثّله سيبويه على ذلك حين أيقن أنه لا يُشكل.

– كونه على (فَعْلَلِل) من حيث المعنى؛ لأنه ليس في بنات الأربعة (فَعَّلِل)، والعينان من موضع واحد، ولهذا فسَّره بعدما مثّله.

– أن تمثيلَ سيبويه له نظيرُ تمثيلِه (ديوان) بـ(فيعال)، وهو عنده (فِعَّال) في الأصل[٣].

ولم أقف على من ذكر مثل ما ذكره القرطبي من التفريق في حمل كلام سيبويه أن أراد أن وزن (همَّرِش) (فعَّلل) في اللفظ، و(فَعْلَلِل) في المعنى.

---

(١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٢٩٨–٢٩٩، ٣٠٨.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩١. ونص سيبويه في: الكتاب ٣٣٠/٤. وانظر: الكتاب ٣٠٢/٤، والمخصص ٦٩/١.

(٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩١–٢٩٢.

وقد أشار أبو حيان إلى أن ظاهر كلام سيبويه فيه تناقض، وأورد ما أورده الزبيدي من إشكال[١]، وتحرير الخلاف في وزن (همَّرِش) أن فيه ثلاثة أقوال:

الأول: وزنه (فَعَّلِل)، واختاره كراع[٢] والرماني[٣] وابن عصفور[٤] وغيرهم[٥].

وعزاه السيرافي إلى الخليل، قال: "وفي كتاب (العين): الرباعي من الهاء (هَمَّرِش) (جَحْمَرِش)، وهذا يدل على أن الخليل جعل الميم مضاعفة، ولم يُقدِّر نونًا"[٦].

الثاني: وزنه (فعْلَلِل)، وهو غير ملحق بشيء، وليس فيه حرف زائد، وهو رأي الأخفش، وأصله (هَنْمَرِش)، وهذه الميم المشددة هي في الأصل نون وميم، أدغمت النون في الميم، وجاز إدغامها لأنه ليس لها مثال تلتبس به فتفصل بينهما؛ إذ من المعلوم أن النون الساكنة إنما يجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين، نحو: من مالك، أما في الكلمة الواحدة نحو: (أنْملة) فلا تدغم؛ خوف الإلباس؛ لأنهم لو أدغموا نحو (أنملة) لقالوا: أمّلة، فالتبس بفعله[٧].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣٥٣/١٧.

(٢) انظر: المحكم ٤٧٤/٤.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٣٤٢٥/٧.

(٤) انظر: الممتع ٢٩٦/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣٥٣/١٧، والمزهر ٣٤/٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١٩٥/٥. وانظر أيضًا: شرح الشافية للرضي ٣٦٤/٢.

(٧) انظر: الأصول ٣٤٥/٣-٣٤٦، وشرح الكتاب للرماني ٣٤٩٦/٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٤/٥، ١٩٤/٥، والصحاح ١٠٢٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٨٠٨/٢، والمفصل ٤٢٣-٤٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٣/٢، والشافية ٧٥، والممتع ٢٩٦/١، وشرح الشافية للرضي ٣٦٤/٢، والمزهر ٣٤/٢.

وحجة الأخفش أنه لو لم تُحمل الكلمة على ذلك وجعلت من إدغام المثلين لكان أحدهما زائدًا، فيكون ذلك كسرًا لما ثبت في هذا البناء من أنه لا تلحقه الزوائد للإلحاق. ورُدّ عليه بأنه ما أنكره من أن هذا البناء لم تلحقه زيادة للإلحاق قد وُجد، قالوا: جرو نَخَوْرش؛ أي: إذا كبِر خَرَش، فالواو زائدة، وأن الاسم ملحق بـ(جَحمَرِش) فإذا تقرَّر أن هذا البناء قد لحقته الزوائد للإلحاق وجب الحكم على إدغام (هَمَّرِشٍ) بأنه من قَبيل إدغام المثلين(١).

وممن اختار أن وزنه (فعْلَلِل) ابن السراج (٢) والفارسي(٣) والرماني(٤) وابن جني(٥).

وفائدة الخلاف تظهر عند التصغير والتكسير، فالقياس فيها على مذهب الأخفش (هُنَيمر) كما يقال في تصغير قهبلس: قُهَيبل، ويجوز (هُميرش)، ويُكّسر على (هنامر)، أما تصغيره على مذهب سيبويه فهو (هُمَيرش)، ويُكسّر على (همارش)؛ لأن إحدى الميمين عنده زائدة، فهي أولى بالحذف(٦).

الثالث: وزنه (فَنْعَلِل)، والنون فيه زائدة للإلحاق، وقد ذكره ابن السراج، وذلك عندما أورد ابن السراج في باب ما الزيادة فيه تكرير في الرباعي لحاقها من موضع الثاني أنكر جعله على وزن (فَعَّلِل)، وحمله على (فَنْعَلِل)، قال: "(فَعَّلِلٌ): هَمَرِّشُ، هذا

---

(١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٢٠٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٤/٥، والممتع ٢٩٦/١، وشرح الشافية للرضي ٣٦٤/٢.

(٢) انظر: الأصول ١٨٥/٣.

(٣) انظر: التعليقة ٧/٥-٨.

(٤) انظر: شرح الكتاب ٣٤٢٩/٧.

(٥) انظر: الخصائص ٦٠/٢.

(٦) انظر: الأصول ٣٤٦/٣، والخصائص ٦٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٤/٥-١٩٥، والممتع ٢٩٦/١، والتذييل والتكميل ٣٥٢/١٧، وتمهيد القواعد ٤٨٢٨/٩.

الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس، وهو فيما قرئ في كتاب القاضي عليه، ولم أجده في نسخة ثعلب، فأحسب أن أصل هذا الحرف: (فَنْعَلَلٌ)، فأدغمَ"[١].

فابن السراج رجّح هنا أن أصل الوزن عند سيبويه (فَنْعَلل)، وعزا ابن سيده إلى سيبويه أيضًا أن وزنه (فَنْعَلِل)، وردَّ أبو علي أن يكون (فَنْعَلِلاً)؛ وعلله بأنه لو كان كذلك لظهرت النون، لأن إدغام النون في الميم من كلمة لا يجوز، إذ إنهم لم يدغموا في (شاة زنماء)، و(امرأة قنواء)، كراهية أن تلتبس بالمضاعف[٢].

وقد وقع خطأ في نص أبي حيان في تلخيصه للمسألة، قال: "وتلخص في وزن (همَّرش) ثلاثة أقوال: أحدها أنه (فعَّلِل)، **وهو قول الأخفش.** والثاني أنه (فَعْلَلِل)، والنون أصل. والثالث (فَنْعَلِل)، والنون زائدة للإلحاق"[٣]؛ هكذا ورد النص بنسبة القول الأول إلى الأخفش، وهو خطأ؛ إذ المشهور – كما تقدم – أن الأخفش يرى أن وزنه (فَعْلَلِل)، وقد وقع هذا الخطأ في المطبوع وفي نسختين من مخطوط كتاب (التذييل والتكميل)[٤].

---

(١) الأصول ٣/٢٢١. وللمزيد في تحرير نص ابن السراج يراجع: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ٢١٢-٢١٣.

(٢) انظر: المحكم ٤/٤٧٤. وانظر أيضًا: تاج العروس ١٧/٤٦٥ (همرش)، وتداخل الأصول اللغوية ٢/٦٢١-٦٢٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٧/٣٥٤.

(٤) انظر نسخة الفاتح ٤/٢٩٥/ب، ونسخة نور عثمانية ٧٥٨/ب.

القسـم الثانـي: الدراسـة المنهجيـة

المبحث الأول: أنواع الاعتراضات، وطريقتها

المطلب الأول: أنواع الاعتراضات

تنوعت اعتراضات القرطبي على الزبيدي في استدراكاته، ويمكن حصر أنواعها في الآتي:

الأول: الاعتراض على إثبات بناء أو إنكاره

من اعتراضات القرطبي ما كان موجّهًا إلى الاعتراض على بناء أثبته الزبيدي بعد إنكار سيبويه له، فانتصر القرطبي لسيبويه في هذه الاعتراضات، موجَّهًا كلام سيبويه بما ينصره، ومن ذلك إنكار سيبويه بناء (أفعُل) في المفرد، وإثبات الزبيدي له في (أسنُمة)، و(أذرُح)[١]، وإنكار سيبويه بناء (فَعَايل) صفةً، وإثبات الزبيدي له في (طرايم)[٢]، وإنكار سيبويه بناء (فُعالى) في المفرد وصفًا، وإثبات الزبيدي له في (عُلادى)[٣]، وعدم إثبات سيبويه بناء (فَعْلولاء)، وإثبات الزبيدي له في (مَعْكوكاء) و(بَعْكوكاء)[٤]، وإنكار سيبويه بناء (يَفْعَل) صفةً، وإثبات الزبيدي له في (يَعْمَلة)، و(يَلْمع)[٥].

---

(١) انظر: الموضع الثالث.

(٢) انظر: الموضع السادس.

(٣) انظر: الموضع السابع.

(٤) انظر: الموضع الثامن.

(٥) انظر: الموضع التاسع.

ومما يتصل به اعتراض القرطبي على بناء أنكر أصالته الزبيدي بعد إثبات سيبويه لها، فانتصر القرطبي لسيبويه فيه، وذلك في إثبات سيبويه أصالة بناء (مِفْعِل)، وإنكار الزبيدي لها وجعله من باب الإتباع[١].

الثاني: الاعتراض على فوات مثال

مما توجه إليه اعتراض القرطبي على الزبيدي مواضع استدرك فيها الزبيدي على سيبويه فوات مثال على أحد الأبنية التي حصر سيبويه أمثلتها، فكان القرطبي يعترض على ما ذكره الزبيدي، بذكر وجه صنيع سيبويه في عدم التمثيل به، ومن ذلك الاعتراض على فوات (سِوى) في بناء (فِعَل) في الصفة[٢]، ومنه الاعتراض على فوات (بِلِز، وحِبِرة، وإطِل) في بناء (فِعِل) في الأسماء والصفات[٣]، ومنه الاعتراض على فوات (الأرمداء) في بناء (أفعِلاء) في المفرد[٤].

الثالث: الاعتراض على خطأ في وزن

وقع خلاف في بعض المواضع على وزن كلمة، فاعترض القرطبي على الوزن الذي اختاره الزبيدي مستدركًا به على سيبويه، فكان يضعِّف قول الزبيدي وينتصر لسيبويه فيما أقره من وزن، مبينًا صحة قول سيبويه، مستدلاً له، ومن ذلك اعتراضه على الزبيدي في وزن (مِجَنّ) على (مِفْعَل)، وترجيح رأي سيبويه أنها على (فِعَلّ)[٥]، ومن ذلك اعتراضه على الزبيدي في وزن (دِلْقِم) على (فِعْلِم)، وترجيح رأي سيبويه

---

(١) انظر: الموضع العاشر.

(٢) انظر: الموضع الأول.

(٣) انظر: الموضع الثاني.

(٤) انظر: الموضع الرابع.

(٥) انظر: الموضع الثاني عشر.

أنها على (فِعْلَل)[١]، ومن ذلك اعتراضه على الزبيدي فيما استدركه في وزن (هَمَّرش) على سيبويه من تناقضه في وزنه بين (فعَّلِل) و(فَعْلَلِل)[٢].

الرابع: الاعتراض على وجه تفسير كلام سيبويه

وقع في بعض المواضع خلاف في تفسير كلام سيبويه؛ إذ كان الزبيدي يذكر رأي سيبويه في المسألة، ويذكر نصًّا آخر له في موضع آخر يظهر فيه تناقض سيبويه وتردده بين الرأيين، فيعترض القرطبي عليه ببيان الوجه الصحيح الذي يُوجّه به كلام سيبويه ويسلم من التناقض.

ومن ذلك ما ورد في مسألة بناء (مِفْعِل)؛ إذ أثبت سيبويه بناء (مِفْعِل) نحو (مِنْخِر) اسمًا، ولم يجعل منه كلمتي: (مِنْتِن)، و(مِغِيرة)، فأورد الزبيدي نص سيبويه: "إن (مَرْعِزاء) هي (مَفْعِلاء)، ولكن الميم كسرت كما كسرت ميم (مِنْخِر) بكسرة ما بعدها"، وفسّره بقوله:" فـ(مِنْخِر) على هذا القول كـ(مِغِيرة) و(مِنْتِن)، وقد جعله هنا أصلا على خلاف ما ذكره هناك[٣]، وخالفه القرطبي في تفسير مراد سيبويه في هذا النص، مبينًا أن مراد سيبويه هو قصر وجه الشبه على علة الكسر فقط، دون النظر إلى الأصالة والزيادة [٤].

ومن ذلك الاعتراض في مسألة وزن (قَطَوْطَى وشَجَوْجَى)؛ قال سيبويه: "وإذا كانت الياء زائدة فهي تجري مجرى ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو: (سلقيت)، و(جعبيت)، تجريهما وأشباههما مجرى: (ضوْضَيت)، و(قَوْقَيت). وأما (المرَوْراة)

(١) انظر: الموضع الثالث عشر.

(٢) انظر: الموضع الرابع عشر.

(٣) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٢٢٠.

(٤) انظر: الموضع العاشر.

فبمنزلة (الشجوجاة)، وهما بمنزلة: (صمَحْمَح)، ولا تجعلهما على: (عثَوْثَل)؛ لأن مثل (صَمَحْمَح) أكثر، وكذلك (قطَوْطَى)"[1]؛ إذ وقع الخلاف في تفسير مراد سيبويه بقوله: "وهما بمنزلة (صمَحْمَح)"؛ فاختار الزبيدي أن المراد هو (قَطَوْطَى وشَجَوْجَى)، ورأى القرطبي أن المراد هو: (ضوْضَيت)، و(قَوْقَيت)[2].

ومن ذلك مسألة وزن (همَّرش)، قال سيبويه: "وأما (الهمَّرِش) فإنما هي بمنزلة (القهْبَلِس)؛ فالأولى نون؛ يعني إحدى الميمين نون ملحقة بـ(قهْبَلِس)؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال (فَعَّلَل)"[3]؛ فسيبويه جعله في هذا النص (فَعْلَلِل)، وسبق أن جعله في نص آخر (فعَّلِل)، فوقع الخلاف في هذا النص، فحكم عليه الزبيدي بأنه ينقض أحدهما الآخر، ورأى القرطبي أنه سيبويه يريد أنه (فعَّلِل) في اللفظ فقط، أما معناه فهو (فعْلَلِل)، واستدل لرأيه بما ينصره[4].

المطلب الثاني: طريقة الاعتراضات

جرت عادة القرطبي على أن يورد نص سيبويه، ثم يذكر شرحه، فإن كان للزبيدي استدراك على كلام سيبويه أورده دون تصريح باسمه، بل كان يعرّض به بنحو: "وزعم هذا المذكور"[5]، مع أن صاحب الاستدراكات لا يخفى أمره، وهو مشهور بهذه الاستدراكات عند المتأخرين وهم ينسبونها إليه في عرضهم لهذه المسائل، بل إن القرطبي كان ينقل بعض نصوصه في استدراكاته بلا ذكر لاسمه، وهي ظاهرة في أغلب المواضع المدروسة.

---

(١) الكتاب ٤/٣٩٤.

(٢) انظر: الموضع الحادي عشر.

(٣) الكتاب ٤/٣٣٠.

(٤) انظر: الموضع الرابع عشر.

(٥) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦.

وكان لاعتراضات القرطبي طريقتان ظهرتا من خلال المواضع المدروسة، وهما:

الأولى: الاعتراض المباشر، وهي الطريقة المشهورة، وهي التصريح بالاعتراضات بعد نص الاستدراك، وتفنيده وبيان وجه ضعفه وخطئه، ويمثل هذه الطريقة المواضع الأربعة عشر المدروسة، وهي ظاهرة؛ لأنها الأصل.

الثانية: الاعتراض الضمني، وهذه الطريقة وجدتها في بعض المواضع التي لم يفرد لها القرطبي مسألة بعينها للتفسير والرد على استدراك الزبيدي، بل كانت ترد في أثناء حديثه في الاعتراض عن استدراك آخر، ووقفت على مواضع وردت بهذه الطريقة في مسألة بناء (فَعَايِل) في الصفة، والمواضع المستدرك بها على سيبويه واعتراض القرطبي عليها ببيان الصواب فيها هي:

– إنكار سيبويه وزن (تفاعِل) صفةً، والصواب أنه يستثني (تحالِب)؛ لأنه قد ذكر في موضع آخر: (ناقة تِحلِبة).

– إنكار سيبويه وزن (فعاويل) اسمًا، والصواب أنه يستثني منه (عصاويد) و(قراويش)؛ لأنه قد ذكرهما مفردين اسمين: (عصواد)، و(قرواش).

– قلة وزن (فعاليت) نحو (عفاريت) صفةً عند سيبويه، والصواب أنه قليل في الأسماء والصفات؛ لأنه أورد من الأسماء: (رغَبوت)، و(رهَبوت)، و(جبَروت)، و(ملَكوت)، ومن الصفات: (رجل خلَبوت)، و(ناقة ترَبوت) [1].

بل إني وجدت موضعًا يشرح فيه القرطبي نص سيبويه، وذكر فيه رأيًا فيه استدراك على سيبويه، ولم يبدأه بعزوه إلى زعم زاعم مستدرك على سيبويه كعادته في

(١) انظر: الموضع السادس.

التعريض بالزبيدي، على الرغم من وقوع هذا الموضع بين الموضعين الثاني والثالث من مواضع الاستدراك، ثم وجدت هذا الاستدراك متفق مع نص الزبيدي في استدراكه على سيبويه، وذلك عند حديث سيبويه عن إنكار بناء (فُعِل) في الأسماء والصفات؛ إذ نقل ما ورد في كلام العرب أنهم قالوا: (الدُّئِل) لدويبة و(رُئِم) للاست، ثم اعترض عليهما بأنهما فعلان سمي بهما، وألزم المستدرك بهما أن يقول: إن سيبويه أغفل (يَفْعُل) اسمًا وهو (يَعْفُر) و(يَشْكُر)، وأنه أغفل (يُفْعُل) وهو (يُعْفُر)[1].

ولم يظهر لي سبب سكوت القرطبي مع أن هذا الموضع واقع بين موضعي الدراسة الثاني والثالث، ومتسق معها في استدراك الزبيدي وفي اعتراضه على ما استدرك على سيبويه فيه.

(١) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والحروف ٩٠-٩١، وشرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨-٢٧٩.

المبحث الثانـــي: أسس الاعتـــراض

لاعتراضات القرطبي أسس كانت هي معتمده في الرد على استدراكات الزبيدي، وهي:

الأول: توجيه البناء المختلف فيه بخلاف ما حمله عليه الزبيدي

من أهم أسس الاعتراض التي انطلق منها القرطبي في اعتراضاته هو توجيه البناء المختلف فيه بوجه لم يحمله عليه الزبيدي، ولو كان ظاهره لا يدل عليه، وظهر ذلك في مواضع عدة، هي:

- منعُ أن تكون (سِوَى) وصفًا على وزن (فِعَل)، وحملُها على أن أصلها (سَواء) على وزن (فَعال)، أو جعلها مصدرًا لا وصفًا[١].
- منعُ أن يكون (أسنُمة وأذْرُح) لموضعين مفردين على بناء (أفْعُل) في المفرد، وحملُهما على أن يكونا جمعين ليس للواحد منهما لفظ[٢].
- منعُ أن تكون (عُلادى) في قولهم: "جمل عُلادى" صفة للمفرد على وزن (فُعالى)، وحملُها على أنها جمع لا واحد له وُصف به المفرد[٣].
- منع أن تكون (بعكوكاء) على وزن (فَعْلولاء)، وحملُها على أن تكون الباء بدلاً من الميم (معكوكاء) على وزن (مَفْعولاء)[٤].

---

(١) انظر: الموضع الأول.

(٢) انظر: الموضع الثالث.

(٣) انظر: الموضع الرابع.

(٤) انظر: الموضع الثامن.

- منع أن تكون (مِجَنّ) على وزن (مِفْعَل)، وحملُها على أن تكون على وزن (فِعَلَ) ولو جهل معناه؛ ثقة بصحة رأي سيبويه[١].

الثاني: تفسير الكلام بخلاف ما يدل عليه ظاهره

في سبيل دفاع القرطبي عن سيبويه والرغبة في إثبات صحة رأيه فسّر ما ورد بخلاف ما يدل عليه ظاهر الكلام، ومن ذلك إنكار سيبويه ورود بناء (أفعلاء) في المفرد غير (الأربعاء)، واستدرك عليه الزبيدي ورود (الأرمِداء) للرماد، قال: "قد جاء الأرمِداء للرماد عن أبي عمرو، واختلف فيه عن أبي زيد: فحكى ابن قتيبة عنه الأرمداء للرماد، وحكى غيره عن أبي زيد: هذه أرمداء كثيرة لجمع الرماد"؛ فهذا النص يدل على ورود (الأرمِداء) للمفرد، ولكن القرطبي لم يرتض هذا الفهم منه؛ بل المفهوم عنده من هذا الإطلاق أن الرماد يكون مفردًا وجمعًا، وأن إطلاق (الأرمِداء) إنما هو خاص بالرماد الذي هو جمع لا مفرد، وعليه فلا خلاف عنده بين قول أبي عمرو وأبي زيد، وهذا فيه صرف للكلام عن ظاهره[٢].

ومن ذلك جعل سيبويه وزن (مِجَنّ) على (فِعَلّ)، واستدرك عليه الزبيدي أنه (مِفْعَل) من الجِنّة، فلم يرتض القرطبي هذا الاستدراك، وحمل الكلام على أن المِجَنَّ المذكور في النص غير المِجَنَّ الذي قصده الزبيدي على وزن (مِفْعَل)، وأنه اسم على (فِعَلّ) لا نعرفه[٣].

ومن ذلك مسألة وزن (همَّرش)، جعله سيبويه تارة (فَعْلَلِل)، وتارة (فعَّلِل)، فحكم عليه الزبيدي بأنه ينقض أحدهما الآخر، ورأى القرطبي أنه سيبويه يريد أنه

---

(١) انظر: الموضع الثاني عشر.

(٢) انظر: الموضع الرابع.

(٣) انظر: الموضع الثاني عشر.

(فعِّلِ) في اللفظ فقط، أما معناه فهو (فعْلَلِ)، مع أن النصين صريحان في تردد سيبويه بين الرأيين(١).

الثالث: حمل ما أهمله سيبويه على القليل في اللغة المغتفر إهماله

حمل القرطبي بعض ما استُدرك على سيبويه وهو ثابت في اللغة على أنه من القليل المغتفر إهماله، وذلك لرد الاستدراك على سيبويه، وذلك عند الحديث عن بناء (فِعِل)، فقد ذكر سيبويه من أوزان الاسم الثلاثي المجرد وزن (فِعِل) نحو إِبِل، وذكر أنه قليل، ولا يُعلم غيره في الأسماء والصفات، واستدرك الزبيدي على سيبويه بإيراده كلمات وردت على هذا الوزن، منها: (بِلِز)، و(حِبِرة)، و(إِطِل)، وردّ القرطبي استدراك الزبيدي هذه الكلماتِ بأن ورودها على وزن (فِعِل) قليل، أما الكثير المشهور فهو: (بِلِزّ) بالتشديد، و(حَبْرة)، و(إِطْل)(٢).

الرابع: الاستغناء بالتنبيه على أصل الباب

من الأسس التي أجاب بها القرطبي عن استدراك الزبيدي أن سيبويه كان يكتفي بذكر ما يدل على الشيء في موضع ولا يعيده في موضع آخر، ومن ذلك ما صنعه عند اقتصار سيبويه على إيراد زيادة الألف ثانية في أبنية الزيادة في نحو: (كاهل) و(غارب) و(ضارب)، واستدرك عليه الزبيدي الاقتصار عليها دون غيرها من حروف الزيادة، وألزمه بأن يذكر زيادة النون في نحو: (منطلق)، والتاء في نحو: (معترف)، وما أشبهها، فأجاب القرطبي بأن سيبويه لم يذكر غيرها من حروف الزيادة اكتفاء بالاستدلال على البعض، ونصه: "والقول عندنا أن هذا لازم، وإذ قد ذكر من

---

(١) انظر: الموضع الرابع عشر.

(٢) انظر: الموضع الثاني.

ذلك نحوًا دلَّ به على ما يشاكله، وأعطى القياس، فلا حاجة إلى سواه ... فكذلك ما أغفل من تمثيل هذه الصفات، إنما استغنى بالتنبيه على أصل الباب"[1].

الخامس: الاكتفاء بالذكر في موضع آخر

اتخذ القرطبي هذا الوجه لتسويغ إغفال سيبويه ذكر ما يلزم ذكره في بابه، وذلك بالإحالة إلى ذكره إياه في موضع آخر، ورأى أنه كافٍ في الدلالة على المراد، حتى ينأى عن تخطئة سيبويه وعن موافقة الزبيدي في استدراكه.

وذلك عند إنكار سيبويه مجيء وزن (فعَايِل) الجمع صفةً؛ فاستدرك الزبيدي عليه ذلك، وبيّن أنه ناقض قوله حين ذكر في باب آخر: (رجل طِرْيَم)، وألزم أن يكون جمعه (طَرَايِم) مكسّرًا صفةً، فاعتذر القرطبي لسيبويه بأنه إنما عنى به غير (طَرَايِم)، اكتفاء بذكره في موضع آخر، قال: "وقوله: (لم يأت صفةً) إنما عنى به غير (طَرَايِم)؛ لأنه ذكره في موضع، فدلّ على أنه استثناء في الجمع"[2]. وأورد القرطبي أيضًا في الموضع نفسه أمثلة أخرى اكتفى فيها سيبويه بذكر الشيء في موضع دون الموضع الآخر، ورأى القرطبي أن في الذكر الأول كفاية ودلالة على إرادتها في الموضع الآخر.

ويظهر من هذا استحضارُه (الكتاب)، وإحاطتُه بما فيه، وقدرتُه على توظيفه في الانتصار لسيبويه في اعتراضاته على الزبيدي.

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢-٢٨٣. وانظر: الموضع الخامس.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤. وانظر: الموضع السادس.

السادس: الجهل بمراد سيبويه

عمد القرطبي إلى الاعتراض على الاستدراك بالجهل بمراد سيبويه؛ وذلك لثقته الكاملة بعلم سيبويه وأنه لا يقول شيئًا إلا وهو مدرك له، وأنه لا يمكن أن يقع في التناقض في الأمور الواضحات، وظهر هذا في موضعين تعرض لها القرطبي:

الأول: في مسألة وزن (مِجَنّ) أثبت سيبويه له وزن (فِعَلّ)، وذكر الزبيدي أن سيبويه ذكر أنه (مِفْعَل) في موضع آخر، فاعترض عليه القرطبي مثبتًا ما أقره سيبويه، قال بعد أن عرض الخلاف: "فدلّ ذلك على أنه في هذا الموضع غير ذلك، وأنه اسم على (فِعَلّ) لا نعرفه"(١).

الثـاني: في مسألة وزن (دِلْقِم)؛ إذ أثبت سيبويه لها وزن (فِعْلِم) في موضع، وأثبت لها وزن (فِعْلِل) في موضع آخر، ورأى الزبيدي أنه نقض قوله الأول بالآخر، فأعاد القرطبي المنوال نفسه، واعترض عليه بقوله: "وذلك غلط، والقول أن (دِلْقِم) للدلقاء (فِعْلِم)، و(دِلْقِم) إذا كانت الميم فيه من نفس الكلمة (فِعْلِل) صفة لا نعرفها كما ذكرنا في (مِجَنّ)"(٢).

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩٠. وانظر: الموضع الثاني عشر.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩١. وانظر: الموضع الثالث عشر.

المبحث الثالث:

موقف القرطبي من سيبويه والزبيدي

المطلب الأول: موقفه من سيبويه

لسيبويه إجلال عند القرطبي، ويتجلى هذا في تتبعه استدراكات الزبيدي ودفاعه عنه وتوجيه ما استطاع من كلام سيبويه ليكون هو الصواب، وعند القرطبي ثقة كبيرة بعلم سيبويه، وفي جعل كلامه دليلاً على صحة المذهب، ظهر هذا من موضعين، هما: وزن (مِجَنّ)، ووزن (دِلْقِم)[1]، ظهر منهما أن القرطبي يتهم نفسه وغيره في عدم معرفة مقصد سيبويه، حتى لا يقع في تخطئته، وأنه يجعل كلام سيبويه دليلاً على صحة الكلام، وأن لا ناقض له، وفي هذا دلالة كبيرة على منزلة سيبويه العظيمة عنده، وعظيم إجلاله له.

كما يظهر دفاعه عن سيبويه في تحميل كلامه ما لا يحتمل نأيًا منه عن وسمه بالخطأ وعن الاستدراك عليه، ظهر هذا في مسألة (وزن همَّرش)[2]؛ فإن سيبويه جعله في موضع على (فعَّلِل)، وفي موضع آخر (فَعْلَلِل)، فلم يشأ القرطبي أن يسم كلامه بالتناقض كما وسمه بذلك أبو حيان، فجعل مراد سيبويه بأنه على (فعَّلِل) في اللفظ فقط، أما معناه فهو (فعْلَلِل)، وهذا تكلف ظاهر في الدفاع عن رأي سيبويه في المسألة.

---

(١) سبق توضيحهما في مبحث وجوه الاعتراض في (الجهل بمراد سيبويه). وانظر الموضعين: الثاني عشر، والثالث عشر.

(٢) انظر: الموضع الرابع عشر.

المطلب الثاني: موقفه من الزبيدي.

كان القرطبي متحاملاً على الزبيدي، لا يلتمس له الأعذار كالتماسها لسيبويه، ويتجلى هذا التحامل في الأمور الآتية:

أولاً: عدم ذكر القرطبي اسم الزبيدي في جميع مواضع الاعتراض، واكتفائه بنحو: "وزعم هذا المذكور"[(١)]، وهذا فيه ما فيه من النيل منه والتقليل من شأنه.

ثانيًا: وصف القرطبي للزبيدي بأوصاف الذم والنقص، ومن ذلك قوله عنه: "وهذا غلط، لا يتناوله إلا من لم يطالع الكتاب مطالعة الفهم"[(٢)]، "وذلك غلط وضعف"[(٣)].

ثالثًا: سكوت القرطبي عن بعض كلام الزبيدي في استدراكه دون إشارة منه إلى موافقته؛ مع أن ظاهر الكلام يُوحي بموافقته فيه؛ لأنه كان يُفنّد بعض كلام الزبيدي ويُضعِّف وجهه، ثم يسكت عن بعضه، ومن ذلك اعتراضه على استدراك الزبيدي فوات (سِوى) في بناء (فِعَل) وتبيين ضعفه، وسكوته عن الألفاظ الأخرى التي استدركها على سيبويه، وهي (طِيَبة)، و(رِوى)، و(صِرى)[(٤)].

ومن أمثلته الظاهرة أن الزبيدي عندما ذكر إثبات المبرد (إطِل) أورد رأي من زعم أن (إطِل) لم يأت إلا في ضرورة الشعر، وأن المعروف (إطْل)، وردّه بأن أبا العباس

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦. وسبقت الإشارة إلى ذلك في مطلب (طريقة الاعتراض) من المبحث الأول.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤.

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩١.

(٤) انظر: الموضع الأول.

كان من العلم بمكان لا يجهل معه هذا[1]، فما كان من القرطبي إلا أن نقل زعم المعترض؛ لموافقته إياه، وسكت عن ردّ الزبيدي عليه، وأظنّ أن سكوته كان لإقراره بمضمونه؛ فإجلال الزبيدي للمبرد يماثل إجلال القرطبي لسيبويه، وردّ الزبيدي هذا مماثل لبعض ردود القرطبي التي ينفي فيها جهل سيبويه، فآثر السكوت عنه.

رابعًا: عدم التسليم الكامل بما استدركه الزبيدي، وذلك بأن يكون القرطبي موافقًا للزبيدي في استدراكه، ولكنه يبحث عن الاعتذار لسيبويه، ومثال ذلك استدراك الزبيدي على سيبويه الاقتصار على إيراد الألف في أبنية الزيادة دون غيرها من الحروف، وإلزامه سيبويه بأن يذكر زيادة النون في نحو (منطلق)، وغيرها من حروف الزيادة، فأجاب القرطبي بأن ما قاله الزبيدي لازم، ثم اعتذر لسيبويه بأنه ذكر من ذلك نحوًا يدل به على ما يشاكله وأعطى القياس فلا حاجة إلى سواه[2].

(١) انظر: الموضع الثاني.

(٢) انظر: الموضع الخامس.

الخاتمـــة

الحمد لله، والصلاة على رسول الله، وصل البحث بحمد الله إلى نتائج، أهمها:

أولاً- أن مواضع الاعتراض لا تقتصر على الأربعة عشر المدروسة التي أفرد لها القرطبي الحديث بإيراده استدراك الزبيدي ونصه في المسألة، بل أمكن حمل مواضع أخرى عليها وردت عرَضًا في بعض المسائل، وعددها أربعة مواضع.

ثانيـــا – ورود اعتراضات القرطبي على أنواع أربعة: اعتراض على فوات مثال، واعتراض على خطأ في وزن، واعتراض على إثبات بناء أو إنكاره، واعتراض على وجه تفسير كلام سيبويه.

ثالثـــا – من وجوه الاعتراض التي عمد إليها القرطبي في اعتراضاته توجيه البناء المختلف فيه بخلاف ما حمله عليه الزبيدي ولو كان هو الظاهر فيه.

رابعـــا – الثقة المطلقة في علم سيبويه، وجعل كلامه دليلاً على الصحة، ولو خالف كلامه الظاهر، وحمْل ما يقول على ثبوته عنده وجهل غيره به.

خامســا – سكوت القرطبي في مواضع قليلة عن بعض ما استدركه الزبيدي، وعدم الإشارة إلى موافقته له مع أن الحديث عنه متصل، ولا تتم الإجابة عنه ولا الاعتراض عليه إلا بالتعرض له.

سادســا – استحضارُ القرطبي (الكتاب)، وإحاطتُه بما فيه، وقدرتُه من خلال ربطه نصوص سيبويه ببعضها على توظيفه في الانتصار لسيبويه في اعتراضاته على الزبيدي.

ســابعًا – تحامل القرطبي على الزبيدي، وإغلاظ القول عليه في بعض المسائل، ولم يكن له الحق في ذلك، فالزبيدي مجتهد وعنده حجة فيما قال.

ثامناً – تكلف القرطبي في حمل كلام سيبويه على الرأي الصواب؛ حتى لا يقر بوقوع سيبويه في إهمال مادة ما أو وقوع تناقض بين نصين له في المسألة الواحدة.

هذه أهم النتائج التي وصل إليها البحث، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

الكتب المخطوطة:

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة الفاتح، تحت الرقم (٤٩١٣-٤٩١٦).
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة نور عثمانية، تحت الرقم (٤٥٦٢).

البحوث العلمية:

- الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه، د. عبد الله بن ناصر القرني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٢، ع٢٠، صفر، ١٤٢١هـ.
- تفسير أبنية سيبويه، لثعلب، جمعه ودرسه د.سليمان بن عبد العزيز العيوني، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثامن، ص٩-٢٣٨، ذو الحجة ١٤٣٢هـ.
- تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي دراسة واستدراك، د.سيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٤٢)، ربيع الآخر، ١٤٢٤هـ.
- شرح أبنية الكتاب، لأبي عمر الجرمي، جمع وتوثيق وترتيب د.محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، بحوث كلية اللغة العربية، السنة الثالثة، العدد الثالث، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ، ص٤٤٩-٥٣٧.

الكتب المطبوعة:

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق أ.د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبًا، لأبي بكر الزبيدي، اعتناء أغناطيوس كويدي، روما، ١٨٩٠م.
- إسفار الفصيح، للهروي، تحقيق د. أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
- الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه)، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق د.أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، للبطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- أمالي المرزوقي، تحقيق د.يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- تـاج العـروس، للزبيـدي، تحقيـق علـي هلالـي، مطبعـة حكومـة الكويـت، الطبعـة الثانيـة ١٤٠٧هـ / ٢٠٠٤م.
- التبصـرة والتـذكرة للصـيمري، تحقيـق د.فتحـي أحمـد مصـطفى علـيّ الـدين، جامعـة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، للدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ابتداء من ١٤١٧هـ
- تصـحيح التصـحيف وتحريـر التحريـف لصـلاح الـدين بـن أيبـك الصـفدي، تحقيـق السـيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التصـريف الملـوكي، لابـن جنـي، تحقيـق د.ديزيـره سـقال، دار الفكـر العربـي، بيـروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- التعليقـة علـى كتـاب سـيبويه لأبـي علـي الفارسـي، تحقيـق د.عـوض القـوزي، مطبعـة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- التكملـة للفارسـي، تحقيـق د.حسـن شـاذلي فرهـود، عمـادة شـؤون المكتبـات بجامعـة الملـك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- التكملـة للفارسـي، تحقيـق د.حسـن شـاذلي فرهـود، عمـادة شـؤون المكتبـات بجامعـة الملـك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- التنبيـه والإيضـاح عمـا وقـع فـي الصـحاح، لابـن بـري، تحقيـق أ.عبـد الوهـاب عـوض الله، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق أ.د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق د.رمزي منير بعلبكي، مؤسسة الرسالة،
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د.أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، د.وليد قصاب، دار العلوم، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ديوان الهذليين، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- الروض الأنف في شرح السرة النبوية لابن هشام، للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم السهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، مصر ١٤١٠هـ.
- السبعة، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق د.محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني، مع حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، د.ت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه والتذييل عليه، لصالح بن محمد الهسكوري (الربع الأخير)، تحقيق د.خالد التويجري، مكتبة المتنبي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي المجريطي، تحقيق عبدربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسّان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق د. شريف النجار، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة السيد حسن عباس الشربتلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، طهران، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- القلب والإبدال، لابن السكيت، ضمن الكنز اللغوي في اللسن العربي، نشره د.أوغست هنفر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكتاب لسيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
- الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الإله نبهان د.غازي مختار، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود.عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- المخصص، لابن سيده، قدم له د.خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، مصر، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- معاني القرآن للفراء بتحقيق النجار وآخرين، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- المفتاح في التصريف، للجرجاني، تحقيق د.محسن بن سالم العميري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، دراسة وتحقيق د.فخر صالح قدارة، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د.أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م.
- النوادر، لأبي مسحل، عني بتحقيقه د.عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.